



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

العلاقات الإسرائيلية الأميركية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

عبد الجوّاد عمر

2017

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

عبد الجواد عمر

الطبعة الأولى: أيلول 2017

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 987-9950-400-09-2



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: +970 2 297 3816

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: +970 8 288 0020

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

 Masarat Center

المحتويات

5	توطئة.....
7	تمهيد.....
11	مقدمة.....
19	القسم الأول: الإمبراطورية والمستعمرة وأصول العلاقات الإسرائيلية الأمريكية.....
31	القسم الثاني: الديموغرافيا والتحولات الاجتماعية والسياسية في كل من أميركا وإسرائيل.....
41	التحولات الاجتماعية في المجتمع الصهيوني.....
43	ما بين تقارب وتباعد: واقع ومآلات العلاقات الصهيو-أميركية.....
45	القسم الثالث: العوامل التاريخية-البنوية.....
47	انهيار الاتحاد السوفييتي والتوغل العسكري الأمريكي في المنطقة.....
51	انحسار أهمية النفط العربي وانتهاء عصر الهيمنة الأمريكي.....
54	توافق على الأهداف والتباعد في طرق وسبل تحقيقها.....
55	1. القضية الفلسطينية والتباعد الإسرائيلي-الأميركي.....
57	2. الملف الإيراني.....
61	3. الربيع العربي.....
63	خاتمة.....
67	قائمة المراجع.....

توطئة

يصدر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، هذا الكتاب، ضمن برنامج دراسة المشروع الصهيوني، الذي أطلقه المركز لفهم المشروع الصهيوني، وطبيعة الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وصيرورة تطورها بصورة نقدية. ويهدف البرنامج، إلى تحقيق فهم معمق لطبيعة وأهداف وديناميات سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وفهم التناقضات داخل المشروع على طريق امتلاك رؤية وطنية للمشروع التحرري الفلسطيني.

يعد برنامج دراسة المشروع الصهيوني الذي يشرف عليه فريق بحثي متخصص، مكملاً لبرامج «مسارات» كمركز أبحاث سياسات ودراسات إستراتيجية، إذ لا ينفصل عن البرامج الأخرى في المركز، كبرنامج الدراسات الفلسطينية، وبرنامج الدراسات العربية والدولية، بل مكمّل لها من حيث جوهره السياسيّ. وستشمل كافة الإصدارات بدائل سياسات فلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية ومنظومات السيطرة الاستعمارية بهدف تفكيكها وإحباطها.

وبالإضافة إلى هدفه العام، يسعى البرنامج أيضاً إلى توظيف طاقات الكفاءات الفلسطينية في الوطن والشباب للمساهمة في بناء رواية فلسطينية موحدة حول نشوء وتطور النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين، وتحديد سياسات مواجهة وتفكيك المشروع الصهيوني عبر تحويله إلى مشروع خاسر بالتركيز على نقاط ضعفه، والتناقضات في داخله، واستعادة إطار الصراع التحرري ضد النظام الاستعماري الاستيطاني، وتنمية وتطوير مهارات التفكير الإستراتيجي لدى الباحثين الشباب، ومنحهم الآليات اللازمة لفهم المشروع الصهيوني، والمجتمع الإسرائيلي عامة.

مركز مسارات

تمهيد

لقد أتى فوز دونالد ترامب مباغتاً للكثيرين، وبخاصة في ظل ترجيحات إعلامية واستطلاعات رأي رأيت في فوزه أمراً مستبعداً. وبعد هذا الفوز المباغت، يتهافت كثيرون في محاولة قراءة وتوقع السياسات المتوقعة للرئيس المنتخب، إن كان على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية، ويقدمون التحليلات عن رمزية فوز ترامب وأثره على الثقافة السياسية الأمريكية، إذ إنه تخطى معظم الأعراف المتعلقة بالانتخابات في أميركا، ومنها «الخبرة» المتوقعة من الرئيس، فترامب لا يملك خبرة سياسية مطلقاً، فهو لم يتولَّ منصباً سياسياً في تاريخه، ومنها كذلك اللباقة السياسية المعتادة والمتوقعة من المرشحين في مظهر الخطاب السياسي وشكله.

ترامب المتعالي على المؤسسات الرسمية الأمريكية، والمنقلب على موازينها القانونية والعرفية، لا يمكن إخضاعه بشكل كلي للمقاربات التقليدية في عملية قياس السياسات المتوقعة منه ومن إدارته. لطالما عانت البحوث الاجتماعية من عدم قدرتها على التنبؤ، فالمعرفة عادة ما تكون ما بعدية؛ أي قراءة متأخرة للأحداث وتبعاتها. من هنا، فإن محاولة إعطاء قراءة واضحة لأركان السياسة الخارجية في عهد ترامب، تخضع لإشكاليات بحثية عديدة، يكمن أهمها في أن ترامب هو مرشح غير تقليدي ضمن عملية اصطفاة واستقطاب سياسي يساري-يميني متصاعد في الغرب عموماً، وفي الولايات المتحدة خصوصاً. كيف يمكن لنا فهم هذا المخاض السياسي وإسقاط عوامله على السياسة المتوقعة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبالعلاقة مع إسرائيل تحديداً؟

يأمل حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، بشدة، أن تحافظ واشنطن على التزاماتها الأمنية من توفير غطاء إستراتيجي عسكري ودعم غير مشروط لها. ويمكن القول إن سياسة ترامب في الشرق الأوسط تمثل إلى يومنا هذا امتداداً لسياسة أوباما مع اختلافات هامشية، وإن كانت لها تبعات ذات أهمية. فبعد خمسة أشهر من توليه الحكم، بدأ الرئيس الأمريكي بتحديد السياسة الخارجية المتعلقة بالمنطقة وتشكيل معالمها. وتكمن أولوياته في

مكافحة ما يُسمى بالإرهاب في العراق وسوريا خصوصاً، وهو امتداد لوعوده الانتخابية والمرتبطة، أيضاً، بالتيار الأيديولوجي الذي اشتبك معه في صياغة حملته الانتخابية من يمين الحزب الجمهوري المتمثل بستيفين بانون.

تكمن الأولوية الثانية لدى ترامب في احتواء نشاطات إيران التي كانت العنوان الأساس لزيارته إلى السعودية، وهي أول رحلة يقوم به كرئيس للولايات المتحدة. يريد ترامب خلق جبهة إستراتيجية موحدة ما بين دول عربية تمثل أوجه الأنظمة السياسية الرافضة للتوغل الإيراني في المنطقة، وإسرائيل. وفي محاولة لتشكيل ذلك التحالف، يتعد ترامب، بشكل واضح، عن سياسة أوباما التي رأت في الثورات العربية منطلقاً لدعم بعض أوجه التيارات السياسية المعارضة في المنطقة، كان أهمها الإخوان المسلمين في مصر وتونس تحديداً. نجاح سياسة واشنطن في إرساء تحالف عربي-صهيوني يرتبط بعاملين؛ قدرة الولايات المتحدة على خلق أوصال ترابط ما بين دول محورية، وبخاصة السعودية والإمارات والأردن ومصر وتركيا، وضمن تضارب مصالح وتناقضات تعتلي كلاً من تلك الدول. المقاطعة العربية لقطر تندرج تحت سياسة سعودية متصاعدة تحاول درء واحتواء أيّ من منافسيها الخليجيين لقيادة هذا التحالف. بينما يركز العامل الثاني على إيجاد صيغة لحل المسألة الفلسطينية كمقدمة لقيام تحالف علني واضح وجلي.

ركائز هذه الإستراتيجية لا تختلف عما سبقها، وإن كانت طرق وسبل تحقيق ذلك تعتمد على شكل مختلف. فمثلاً، إرجاء ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، يؤكد على أن ليس هناك تغير جذري في طبيعة العلاقات ووجهتها السياسية. إن الإستراتيجية الأوسع نطاقاً التي تنتهجها الولايات المتحدة تركز، أساساً، على محاولة الحد من الأعباء الخارجية بعد سنين طويلة من التوغلات العسكرية المكلفة. إلا أن ترامب يحاول استخدام وسائل مختلفة جداً للهدف نفسه. إن الصراحة غير المعهودة التي يتمتع بها الرئيس الحالي تهدف إلى تحفيز بقية العالم إلى العمل دون التطرق إلى قضايا حقوق الإنسان. وفي حالة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، تبنى ترامب مفهوم حلف شمال الأطلسي العربي-الذي تقوده المملكة العربية السعودية وتجهيزه بشكل جيد مع الأجهزة العسكرية الأمريكية- لمساعدة الولايات المتحدة على تحييد التهديدات، وخلق رادع لإيران.

على الرغم من أن أسلوب ترامب قد يبدو مختلفاً، ما زالت السياسة الخارجية الأمريكية تتماشى مع ما سبقها في محاولة خلق توازن قوى يصب في صالح الهيمنة الأمريكية. كان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش محورياً في صعود السياسة الأمريكية هذه في منطقة الشرق

الأوسط، فالتغول العسكري في العراق وأفغانستان أخرج المنطقة عن توازنها بفتح بوابة لإيران لخلق نفوذ واسع لها يمتد من غرب أفغانستان وصولاً إلى لبنان. عمد أوباما إلى إعادة الموازين دون الدخول في مواجهة عسكرية شاملة تخللتها الاتفاقية النووية، ومحاولات دؤوبة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تمكنت الولايات المتحدة من تقليص التوتر مع إيران حتى تتمكن من التركيز على أولويات السياسة الخارجية الملحة الأخرى. ليأتي ترامب متحرراً من سياسة أوباما الداعمة «لحقوق الإنسان»، والانفتاح على الإخوان، وتيارات سياسية معارضة، معطياً الضوء الأخضر لتصفية منابع التناقضات عند الدول العربية الحليفة لواشنطن وتركيا.

الأزمة القطرية تدل على أن خلق أوصال تحالف عربي-تركي-صهيوني واضح المعالم في مواجهة إيران، صعب المنال. الانقسامات الحادة والتناقضات الجلية ما بين أقطاب هذا التحالف، تقوّض قدرة الولايات المتحدة على تثبيت أجندها لخلق ما يُسمى بناتو العرب. ناهيك عن الصعوبات التي تشكلها التحالفات الاجتماعية والاقتصادية التي يستمد منها نتباهو حكمه، ورفض شرائح واسعة صهيونية لاتفاق سلام. أي على الرغم من الاختلافات الظاهرية والخطابية المتجلية بشخصية ترامب وتقلباتها، فإن السياسة الخارجية التي ينتهجها لن تكون ذات مضمون جذري مختلف.

هذه الدراسة تعالج، أساساً، فترة حكم أوباما، وأن ما أتى به يصح في فهم أسس العلاقات الثنائية، وواقعها الاجتماعي والسياسي، والتجاذبات التي تصاحبها من تقارب وتباعد.

مقدمة

لطالما كان المنطق الناظم للدعم الذي تحظى به الحركة الصهيونية وإسرائيل من واشنطن وسياسة الأخيرة تجاه منطقة الشرق الأوسط أو المحيط العربي ككل، أحجية يصعب تفكيك أسسها لتوافر عوامل متعارضة ومضطربة ومستويات متعددة وطبقات مترابطة تحيلها إلى التعقيد. فعادة ما يتم تغليف العلاقة على أنها نتاج ترابط ثقافي «ديمقراطي»، أو وثاق أخلاقي يستند إلى تاريخ المسألة اليهودية، وإلى التراث «اليهودي المسيحي» (Reynolds, 2015). ويمكن القول إن العلاقات الثنائية الصهيو-أميركية تمتاز بتنوع عناصر تكوينها من «المصالح القومية» المرتبطة بإدارة الإمبراطورية الأميركية، إلى أهمية السياسة المحلية في تحديد سقف الخيارات المتاحة لصانع القرار الأميركي. وتتخلل العلاقات الأميركية-الإسرائيلية جدالات ونقاشات واسعة تندرج تحت مظلة المواقف السياسية لكتابها ومنظريها والمؤسسات التي تُعنى بها. فلا يمكن فصل كمية الأدبيات الهائلة التي تُعنى بالعلاقات الثنائية عن المصالح الخاصة المرتبطة أساساً بمصالح «إسرائيل» في أميركا، أو عن مؤسسات الضغط السياسي التي تلعب دوراً فاعلاً في تحديد أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وصقل سقف الخيارات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط عموماً، وتلك السياسات المرتبطة «بإسرائيل» خصوصاً.

وتلاحظ ندرتاً، إن لم يكن غياباً، في الأدبيات التي تربط ما بين دور أميركا كقوة مهيمنة وجوهرية في العالم، والقوة النازمة لإيقاع «الإمبريالية» ونظام السلام الأميركي (-Pax Ameri-cana)، وعلاقة إسرائيل كمستعمرة متقدمة في منطقة ذات حيوية وأهمية إستراتيجية، لما تملكه من موارد طبيعية، شكلت، وما زالت، العمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي، إضافة إلى مركزية المنطقة النابعة من موقعها الجغرافي المتمركز بين ثلاث قارات، مشكلة بذلك مركزاً لمضائق ملاحية وطرق تجارية كانت، وما زالت، جوهرية في صيرورة النظام الاقتصادي العالمي وديمومته. وأخيراً، ثقل المنطقة النابع من ثقافتها الدينية والحضارية المغايرة التي استطاعت في قرون منصرفه احتلال مناطق شاسعة أوروبية. بالفعل، وبعيداً عن الإمبراطورية الروسية، شكلت الحضارة الإسلامية في عصور انصرفت، التحدي الأهم والأوسع لأوروبا من خلال توغل

الأخيرة في مناطق أوروبية متعددة، لتصل تحت قيادة سليمان القانوني في العام 1532 ميلادي أبواب فيينا. إذًا، تكتسب المنطقة أهمية جيوسياسية متمثلة بموقعها، وجيو-اقتصادية متمثلة بالمواد الخام التي تمتلكها، وتتخذ كذلك أبعاداً ثقافية متمثلة بالحضارة الإسلامية والتحدي الذي جسده.

تنوعت المقولات والنظريات والأطروحات التي تُعنى بالعلاقات الثنائية ما بين واشنطن وتل أبيب، وأصبحت الشغل الشاغل للكثيرين من خريجي مراكز الأبحاث الأميركية، ومن صناع القرار المخضرمين، وبخاصة من الذين ارتبط صعودهم المهني بالتورط والمشاركة في صياغة وهندسة العملية السلمية، أو في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؛ أمثال: دينيس روس، آرون ديفيد ميلر، ديفيد ماكوفسكي، مارتن كرمير، مارتن إنديك، روبرت ساتلوف، شاس فريمان ... وغيرهم. وتصادت تلك النقاشات في الدوائر الفكرية، وبخاصة مع تصاعد أصوات فكرية وأكاديمية مغايرة، لم تأت من اليسار التقليدي، بل من أهم منظري المدرسة الواقعية السياسية في العالم؛ أمثال جون ميرشايمر وستيفن والت اللذين قدما أطروحة قديمة-جديدة بأن «إسرائيل تشكل عبئاً إستراتيجياً»، وأن المحدد الأهم للعلاقة هو اللوبيات السياسية المرتكزة على قوة الناخب اليهودي، وعلى القدرة التمويلية لأصدقاء إسرائيل في حملات الانتخاب الأميركية (Walt and Mershaime, 2007).

إن اتساع رقعة النقاشات الدائرة في الجامعات الأميركية والمراكز الفكرية النقدية المتوجسة من طبيعة العلاقات الإسرائيلية-الأميركية ونفوذ إسرائيل في واشنطن، ينبئ بأن النقاش بدأ يخرج من الهامش إلى المركز. من هنا، فإن من المهم الإشارة إلى أن الكثير من الأدبيات التي خرجت في العقد الأخير المتعلقة بالعلاقات ما بين الطرفين، تندرج في سياق الدفاع عن أهمية تلك العلاقات للولايات المتحدة الأميركية، أو في محاولة آخرين في إعادة تعريف السقف الديبلوماسي والخيارات المتاحة للسياسة الخارجية الأميركية في علاقتها مع إسرائيل.

ومن المهم، أيضاً هنا، التنبيه إلى أن العلاقات الإسرائيلية-الأميركية اتخذت أهمية في النقاشات الدائرة في الأوساط العربية وأضحت جزءاً من الصراعات السياسية والأيدولوجيات الاجتماعية، بل اتخذت بعداً مهماً في ظل الصراعات الإقليمية المتنوعة. ونجد هنا العديد من «نظريات المؤامرة» التي تُحيل العلاقات إلى النفوذ «اليهودي» العالمي على أسس أقل ما يمكن توصيفها بأنها «تبسيطية»، وتتخذ من التعميم والمغالطات أساساً في منظورها ومنطلقاتها ومقولاتها. وقد أبرز ذلك بعض المثقفين والباحثين العرب؛ أمثال كميل منصور، ورشيد الخالدي. وربما كان أهم تلك الكتابات ما ورد في كتاب صادق جلال العظم الذي كتبه على أثر النكسة

بعنوان النقد الذاتي بعد الهزيمة. يصف العظم قراءة العرب للعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية بأنها تجسيد لسياسات دول عربية، ونتاج محاولات البعض لتبرئة الغرب من عداثة لقضية فلسطين، ولتبرير قيام دول متعددة عربية بتطوير العلاقة مع أميركا وترسيخ ديناميتها الزبائية. فيقول العظم: «من المؤكد أن المروجين لهذا التضخيم الكبير لقوة الصهيونية العالمية وسطوتها ... يعملون لأهداف معينة، تتلخص في تبرئة الغرب الرأسمالي عامة، والولايات المتحدة خاصة، من تهمة العدا الصارخ المتعمد للقضية العربية في فلسطين. يجري منطلق هؤلاء المروجين في اتجاه يقول إن «الغرب مسلوب الإرادة، بسبب السيطرة الصهيونية الخفية عليه...» (العظم، 2007: 45).

أما الذين يقفون في الجانب الآخر، فهم يبررون قوة الحركة الصهيونية وقدرتها على مدار أكثر من قرن على إرساء وجودها في قلب العالم العربي من خلال المبالغة في تبعية إسرائيل للغرب، وأهداف الغرب في المنطقة، متجاهلين قدرة الحركة الصهيونية على توفير قواعد قيام علاقات متعددة مع دول تختلف فيها التوجهات والمنطلقات والمصالح على مر تاريخها. ابتداءً من الاتحاد السوفيتي الذي وفر للحركة الصهيونية في بدايات نشوئها الدعم السياسي والعسكري (الصفقة التشيكية كانت محورية في انتصار الملبشيات الصهيونية العام 1948)، أو التوجه لدول متناحرة ومتضاربة من المملكة المتحدة، للإمبراطورية العثمانية، وصولاً إلى اتفاقيات مثل اتفاقية هافارا (Havaara) مع الحركة النازية في ألمانيا، أو من عوامل قوة ذاتية لا تتبع بالضرورة من التحالفات الدولية. بالفعل، لا يمكن إغفال حقيقة أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها، وإلى يومنا هذا، عمدت لإرساء علاقات وثيقة مع دول مركزية في العالم، واتسمت، وما زالت تتسم، بمرونة سياسية وجيوسياسية هائلة مكنتها من تنويع منابع نفوذها السياسي واستقرارها المادي في فلسطين. تستمر تلك المحاولات إلى يومنا هذا، من خلال ترسيخ علاقات مع دول مركزية في شرق آسيا؛ مثل الهند، والصين، واليابان، أو من خلال التوغل الحاصل في دول أفريقية وأخرى يوروا-آسيوية مثل أذربيجان وجورجيا.

تنوعت محاولات تأويل وتعريف وتبرير أسس الدعم الذي تحظى به إسرائيل من عوامل تتمحور أساساً حول دوافع إستراتيجية، أو تلك المرتبطة بالسياسة المحلية، أو تلك التي تتعلق بالضرورات التاريخية والثقافية النابعة من المسألة اليهودية والروابط الأخلاقية المستندة إلى قيم «الديمقراطية» والقيم الحضارية المتصلة بمقولة «التراث اليهودي-المسيحي» المشترك. من هنا، فإن أي قراءة للعلاقات الثنائية وميكانيكيات العلاقة المتعددة والمتجاذبة ومستوياتها العريضة والمتنوعة من التعاون في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والسياسية، وصولاً إلى نفوذ إسرائيل في أميركا، ونفوذ أميركا في إسرائيل، أو ما يطلق عليه «أمركة النظام

الإسرائيلي»، لا يمكن فصلها عن العناصر المتنوعة المشكلة للعلاقات الثنائية.

يمكن تلخيص العوامل/الأبعاد المحددة للعلاقات الثنائية بالتالي:

- القوة العسكرية الإسرائيلية وقدرتها على احتواء وضبط القوى العربية المحيطة، وبخاصة في منطقة شرق البحر المتوسط، ما يوفر مساحات واسعة من النفوذ لأميركا، وبخاصة علاقتها مع النخب العربية الحاكمة، ومن إرساء قواعد لصراع القوى في المنطقة تسهل إدارته (البُعد الإستراتيجي).
- التشابك الثقافي ما بين البلدين، والمتمثل بتوافر شريحة واسعة من النخب الفكرية التي ترى في إسرائيل حليفاً سياسياً وإستراتيجياً، وترى في الدولة العبرية انعكاساً لأميركا وثقافتها في الشرق الأوسط، وتجد في المسألة اليهودية وصمة عار في تاريخ الحضارة الغربية (البُعد التاريخي-الحضاري أو الثقافي).
- الترابط الاجتماعي والمتمثل أساساً في المكونات الديموغرافية في كلا البلدين، وتواجد مجموعات ضغط سياسي تحدد وتحد سقف الخيارات السياسية الأمريكية من خلال توظيف النظام السياسي الأمريكي متعدد الأقطاب والسلطات لصالح العلاقات مع إسرائيل وتعزيزها (البُعد الاجتماعي أو اللوبيات).
- التشابك الديني المتمثل في شرائح واسعة من المسيحيين الإنجيليين، والترابط ما بين التجربتين الأمريكية والإسرائيلية، المستمدتين أساساً من كون البلدين صنيعا الحقبة الاستعمارية، وهجرة مجموعات من الأوروبيين لأسباب متعددة من القارة الأم (أوروبا) إلى أرجاء العالم، ومنها ما يرتبط بالعقائد الدينية للكثيرين من أتباع الكنائس البروتستانتية، وبخاصة الإنجيليين (البُعد الديني).

إسرائيل تشكل مستعمرة متقدمة في النظام الإمبريالي الأمريكي، وهي أحد عناصر «الاستقرار» بمفهومه الأمريكي في المنطقة، وعند الحديث عن الإمبراطورية والإمبريالية، فنحن نتحدث عن منظومة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تمكن دولة ما، أو مجموعة دول، من بسط الهيمنة وتحكمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الأنظمة السيادة لدول أخرى. يمكن أن يتحقق ذلك من خلال استخدام القوة، أو من خلال تعاون طبقات اجتماعية وسياسية في الدول المستهدفة، بناءً على حركة رأس المال، أو على مصالح ضيقة لتلك الفئات ترتبط بصيرورة

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

المنظومة والحماية العسكرية والسياسية التي توفرها (Doyle, 1986). الإمبريالية هي باختصار نهج أو مجموع السياسات المتبعة بهدف المحافظة على الإمبراطورية. من هنا، فإن هذه الدراسة ترى أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة في المنطقة، هو المحافظة على إمدادات النفط وسريانه الطبيعي للسوق العالمية، ومنع صعود قوى إقليمية أو عالمية تستطيع بسط هيمنتها على المنطقة ونفطها وطرق إمدادها (Miller, 2009).

في هذا السياق، تشكل إسرائيل، وما زالت، إحدى الدعائم الأساسية والأدوات المتوفرة لصناع القرار الأمريكي في عملية إدارة تلك الصراعات. لذلك، فإن طبيعة الدعم لإسرائيل تأخذ منحنيين أساسيين؛ الأول ضبط أو إطلاق العدوانية الإسرائيلية بما يتسق مع المصلحة الأمريكية واحتواء عواقبها غير المقصودة، والثاني الإبقاء على التفوق العسكري الإسرائيلي الذي شكل، وما زال يشكل، تهديداً ضمنياً للمنطقة، وخطراً لأي قوة سياسية ذات تطلعات قومية أو وطنية استقلالية (Kramer, 2006). ولا يمكن، أيضاً، إغفال أهمية إسرائيل في تحديد العديد من المسارات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، وفي دول ذات أهمية سياسية وديموقراطية وعسكرية، تحديداً في مصر والأردن وسوريا ولبنان، وفي إفشال مشاريع نهضوية أو قومية ووطنية وإسلامية (بعيداً عن توافر عوامل ذاتية لفشل تلك المشاريع بعيداً عن القوة العسكرية والصدمات مع الغرب ومصالحه) من خلال القوة العسكرية أساساً.

على الرغم من أهمية الحديث عن القضايا الإستراتيجية والجيوسياسية التي تربط ما بين الطرفين، فإن السياسة المحلية تكتسب في سياق العلاقات الثنائية الإسرائيلية-الأمريكية أهمية بالغة. لا يمكن إغفال، مثلاً، الدور الذي تلعبه اللوبيات ومؤسسات الضغط السياسي في تحديد سقف الخيارات للسياسة الخارجية الأمريكية، أو في توافر شرائح اجتماعية منظمة في واشنطن تستمد قوتها السياسية من الجالية اليهودية، وشريحة واسعة من الإنجيليين المسيحيين الذين يتخذون من النبوءات التوراتية منطلقاً لدعم المشروع الصهيوني (Waxman, 2015). بكلمات أخرى، تنبع خصوصية العلاقة ما بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، من أنها تتخذ أبعاداً متعددة بعيداً عن القضايا الإستراتيجية الكبرى. وللبعد المحلي أهمية في تعميق أوصال العلاقات ما بين الطرفين، وتحديد معالم العلاقة على الصعيد الخطابي، وعلى الصعيد الإستراتيجي والجيوسياسي خصوصاً، في طبيعة الدعم المادي الذي توفره أميركا لإسرائيل. لذلك، فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتحول الديموغرافية وتبعاتها السياسية في كلا البلدين، قد أدت، أيضاً، إلى تحولات في العلاقة تحيلها إلى المزيد من التعقيد ما بين تقارب وتباعد (Waxman and Rhynold, 2007).

إن تصاعد النقاش الدائر حول مسار العلاقات الثنائية في واشنطن، ينبئ بأن العلاقات تتجه نحو المزيد من التعقيد، وربما التباعد والتوتر. وعلى الرغم من محاولات البعض الحديث على أن التوتر في العلاقات الثنائية ما قبل فوز دونالد ترامب، ينبع من وجود رئيس أمريكي ذي توجهات ليبرالية-تقدمية (باراك أوباما)، ورئيس وزراء إسرائيلي محافظ-يميني (بنيامين نتنياهو)، فإن التحولات البنوية والتاريخية والاجتماعية، أيضاً، تلقي بثقلها السياسي على العلاقة. فصعود ترامب إلى سدة الحكم في واشنطن، والتقارب الخطابي الذي أظهره مع الحليف الصهيوني، اختبار حقيقي للتوتر الظاهر ما بين الضرورات الإستراتيجية لواشنطن، وسياسة التقارب التي ينتهجها الرئيس ترامب.

بالفعل، إن التباعد في سياق العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية طبيعي، وينبع، أساساً، من انحسار أهمية المنطقة الجيوسياسية والتحولات الاجتماعية في كل من البلدين، إلا أن التحول في تلك العلاقات والتباعد لا يعني بالضرورة إقدام السياسة الخارجية الأمريكية على فرض حلول في سياق الملف الفلسطيني، أو نزع تنازلات من إسرائيل كما يُعول البعض فلسطينياً.

بانحسار أهمية المنطقة، ينحسر أيضاً الرصيد السياسي لـ «حل الدولتين»، وبخاصة في ظل توفر قواعد «الاستقرار» القائمة على الوضع القائم في الضفة الغربية تحديداً. بالفعل، إن الحوافز السياسية لأي إدارة أمريكية من حل الصراع تتلاشى لأسباب متعددة. أولاً، ظروف قيام تحالف ضمني وحتى علني ما بين إسرائيل والدول العربية في ظل «التهديد الإيراني» لا تستند ولا يسبقها إنهاء الصراع أو القبول بالمبادرة العربية للسلام. ثانياً، تراجع أهمية النفط العربي في سوق الطاقة العالمي، وتعدد منابع مصادر الطاقة. ثالثاً، توافر أركان الاستقرار السياسي في الضفة الغربية، ما يؤسس لحالة يمكن التعايش معها، والتركيز على توفير سبل استمرارها المادي والسياسي، من خلال توسعة المساحات السيادية للكيانية، أو ربط اقتصادها مع دول مثل الأردن تحت مظلة كونفدرالية اقتصادية.

ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول، يتناول أسس العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية وتاريخ تشكيلها، وبخاصة أبعادها الإستراتيجية وارتباط الدعم الذي تتلقاه إسرائيل بالثقافة والأيدولوجية الأمريكية. القسم الثاني، يتطرق إلى الواقع الاجتماعي في كلا البلدين، والتحولات الاجتماعية التي تلقي بثقلها على العلاقات الثنائية. أما القسم الثالث، فيتناول التحولات التاريخية والبنوية التي حلت في سياق سقوط المنافس الأهم للولايات المتحدة في المنطقة؛ أي الاتحاد السوفييتي، وتدمير معظم القوى السياسية الراضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة، كان آخرها العراق، إضافة إلى تراجع أهمية النفط العربي في السوق العالمية، ما يعني بداية انحسار

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

أهمية المنطقة للسياسة الخارجية الأمريكية. يتناول هذا القسم، أيضاً، واقع المنطقة المتحول على أثر الثورات العربية والحركات الاحتجاجية التي طالت دولاً متعددة مؤسسهً لمرحلة جديدة في المنطقة من تلك التي اعتمدت على نظام عربي يستند وهيكلته إلى اتفاقيات سايكس-بيكو، إلى واقع متغير ومتحول يتسم بصعود الهويات الطائفية والإثنية، وانتهاء حقبة الدولة الوطنية، وبخاصة في سوريا والعراق، مع التحذير من أن السياسة الأمريكية تتجه نحو إعلاء إدارة الصراع وليس حله، وأن التباعد في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية لا يُترجم تلقائياً إلى أفضلية فلسطينية، أو إلى سياسة أميركية فعالة في «تحصيل التنازلات الإسرائيلية» وتقديمها رخيصة للمفاوض الفلسطيني، وبخاصة في ظل المحاولات المتتابة التي أقدم عليها الرئيس الأمريكي السابق أوباما، وفي إطار السياسات العامة للولايات المتحدة التي ما زالت ترى في إسرائيل رافعة إستراتيجية في المنطقة، وقوة جوهرية في إدارة صراع القوى.

القسم الأول

الإمبراطورية والمستعمرة وأصول

العلاقات الإسرائيلية الأميركية

القسم الأول

الإمبراطورية والمستعمرة وأصول العلاقات الإسرائيلية الأميركية

إن نقطة الانطلاق الأولى لأي تحليل يتناول أساسيات العلاقات الأميركية-الإسرائيلية، لا يمكن أن تبدأ دون الحديث عن الأهمية التي اتخذتها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً في الاقتصاد العالمي، والمستندة، بالأساس، إلى موقعها الجغرافي والنفط. تسبق المصالح الاقتصادية الأميركية المتمحورة حول حرية الوصول للنفط، لحظة ارتقائها كقوة عظمى في النظام السياسي والاقتصادي الدولي. بدأت تتشكل تلك المصالح من خلال الشركات النفطية الغربية التي ألفت بثقلها على أسواق الشرق الأوسط منذ بدايات القرن المنصرم، والتي تكللت باتفاقية «الخط الأحمر» في العام 1928، والتي كانت أول بادرة لخلق اتحاد احتكاري لمنتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط، حيث تضمنت بنداً يمنع إقدام أيٍّ من الشركات الموقعة على العمل منفردة دون الرجوع إلى الشركات الأخرى (Yergin, 1990).

مع تزايد أهمية النفط وانحسار توافره في أميركا، والغرب عموماً، ازدادت أهمية المنطقة، وتوجت العلاقات الأميركية-السعودية حينذاك باكتشاف بئر الدمام رقم 7، الذي أنتج ما يفوق على 32 مليون برميل من النفط ما بين العامين 1938 و1982 (Sultan, 2015). انطلقت في وقتها شركات أميركية وبريطانية وهولندية وفرنسية بهدف تحصيل تنازلات من القوى السياسية في المنطقة لاستخراج النفط والاستثمار فيه، ومع تحول الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم إلى النفط السائل، بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخذ النفط أبعاداً إستراتيجية واقتصادية عالمية ما زالت جوهرية كأداة هيمنة وتحكم في سياق بنية النظام العالمي الحالي.

ينبه البروفيسور الأميركي نعوم تشومسكي في كتابه **نحو حرب باردة جديدة** إلى ذلك: «لقد شكل النفط المبدأ الأساسي في منظومة العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، فاحتياطي الطاقة

في الشرق الأوسط يشكل عنصراً أساسياً في نظام عالمي تهيمن الولايات المتحدة عليه. لا يمكن فهم السياسة الأمريكية تجاه شؤون المنطقة بصرف النظر عن هذا المبدأ الأساسي» (Chomsky, 2005). ولا يقتصر الحديث عن أهمية النفط في سياق المنطقة على أمثال تشومسكي، بل يتعدى ذلك إلى الوثائق التي خرجت من أقبية وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع، والتي رأت في ذلك الاحتياطي: «واحدة من أكبر الجوائز المادية في تاريخ العالم...» (Diplomatic Paper, 1945). وقد أطر مايكل هدسون المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال استعارة مفهوم «الثالوث المقدس»، فكما يقول هدسون: «أمن نصف قرن من التدخل الإقليمي في كل السبل والطرق وتحديداً من خلال الديبلوماسية والمساعدات المالية، والثقافة، والتعليم، والتجسس والتخريب، وأخيراً وليس آخراً من خلال توظيف القوة العسكرية الثالوث المقدس للمصالح الأمريكية في المنطقة: إسرائيل، والنفط، ومكافحة الشيوعية» (Hudson, 1996).

إضافة إلى ما ورد، تكمن أهمية النفط في المنطقة في قدرته على خلق مساحات واسعة من التأثير في سياق علاقة أميركا مع حلفائها من الدول الصناعية، وبخاصة في أوروبا واليابان. فكما يبرز جلبير أشقر: «النفط يشكل خليطاً من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية المتشابكة. لا يمكن التقليل من شأن المصالح الاقتصادية المرتبطة بالنفط. في الحقيقة تعيش الشركات الأمريكية أفضل فتراتهما من حيث المردود والعائد الاقتصادي المرتبط بالنفط... من ناحية أخرى، هنالك مردود إستراتيجي هائل متصل بقدرة أي قوة على التحكم بالنفط، مردود يوفر للولايات المتحدة نفوذاً واسعاً وحاسماً مع شركائها من دول حليفة أو مع المنافسين المحتملين للهيمنة الأمريكية» (Chomsky and others, 2006).

بالفعل، تشكل الاعتمادية التي ولدها النفط في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية، والاعتمادية تحديداً على النفط المستخرج من الشرق الأوسط الذي يشكل اليوم 66% من الاحتياطي المؤكد في العالم، أهمية بالغة في قدرة الولايات المتحدة على إبقاء حلفائها والقوى الصاعدة تحت نفوذها السياسي والعسكري (Ibid). فأوروبا تستورد ما يتعدى 40% من احتياجاتها النفطية من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، التي تتضمن اعتمادية عالية على النفط المصدر من السعودية وليبيا ونيجيريا تحديداً (OPEC, 2016). من هنا، فإن سيطرة أميركا على النفط وطرق إمداده للعالم، توفر لها مساحات هائلة من التأثير في جميع القوى السياسية الكبرى في العالم، بل يشكل الغطاء الإستراتيجي العسكري الذي توفره أميركا في منطقة الشرق الأوسط إحدى الأدوات الأقوى في شراء ولاءات تلك الدول.

إن المصطلحات التي توظف في سياق سياسات أميركا في الشرق الأوسط تتمحور حول مفاهيم

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

قليلة وجوهرية، وإن كانت تخفي في طياتها الأهداف الحقيقية لتلك السياسات؛ أهمها «الاستقرار الإقليمي» الذي يعني، في الحقيقة، استقرار المنطقة في ظل الهيمنة الأمريكية. لذلك، لا يمكن فصل منظومة العلاقات السياسية والعسكرية في المنطقة ومجابهة أميركا لقوى وتيارات سياسية ذات تطلعات استقلالية أو وطنية عن أهمية النفط. بالفعل، اعتمدت السياسة الأمريكية على بُعدين أساسيين، الأول حرمان الاتحاد السوفيتي من مواقع تأثير تطال أجزاء هائلة من احتياطي النفط المتوفر في المنطقة، والثاني منع قيام أي قوى داخلية من بسط سيطرتها على موارد النفط والطاقة المتوفرة في المنطقة بعيداً عن الهيمنة الأمريكية (Hudson, 1996). سجل الولايات المتحدة هنا طویل يبدأ بالتدخل المباشر في السياسة المحلية الإيرانية، ودعم الانقلاب الذي طال محمد مصدق بُعيد إعلانه عن تأميم موارد الطاقة الإيرانية، ويستمر اليوم من خلال المواجهة مع أقطاب وتيارات متعددة أهمها إيران.

بالفعل، لا يمكن فهم أيٍّ من العلاقات الدولية ما بين أميركا ودول متنوعة وبخاصة (اليابان، وإسرائيل، وأوروبا)، أو من استيعاب الأبعاد الكلية للمواجهات المختلفة التي أقدمت عليها أميركا (المواجهة مع جمال عبد الناصر والتيارات القومية عموماً، وحرب الخليج الأولى والثانية، والحرب على الإرهاب، ومحاولات احتواء إيران وحلفائها) في المنطقة بمعزل عن النفط وأهميته الجيوسياسية.

تطورت العلاقات الثنائية الإسرائيلية-الأمريكية في سياق المصالح الإستراتيجية الكبرى في المنطقة، فقد كان تطورها مرهوناً بمدى قدرة إسرائيل على توفير رافعة عسكرية وسياسية لتلك المصالح في المنطقة. يتحدث السفير الأمريكي السابق صامويل لويس عن تلك العلاقات وتطورها ويقول: «في البداية كانت باردة وبعيدة، لتتطور بعد أكثر من خمسين عاماً إلى تحالف إستراتيجي، وإن كان ذلك التحالف غير معرف ... وعلى الرغم من الاشتباكات الدبلوماسية التي عصفت بالعلاقات بشكل متكرر» (Lewis, 1996).

وعلى الرغم من تعدد الطبقات التي تربط إسرائيل بأميركا، فإنه في العقدين اللذين صاحبهما قيام دولة إسرائيل في أواسط القرن المنصرم، لم تكن العلاقة ذات أهمية سياسية أو إستراتيجية، بل حافظت أميركا على بُعدها السياسي والعسكري من إسرائيل خوفاً من التقرب للدولة الناشئة (إسرائيل) وتداعيات ذلك على علاقاتها مع العرب. فأقى الاعتراف الأمريكي بقيام دولة إسرائيل من قبل إدارة هاري ترومان بعد 11 دقيقة من إلقاء دافيد بن غوريون إعلان الاستقلال على الرغم من اعتراض البيروقراطية الأمريكية المتجسدة بوزارة الخارجية ووزارة الدفاع لأسباب عدة، أهمها تخوف البيروقراطية من تداعيات الاعتراف على العلاقات الأمريكية-العربية،

وبخاصة مع دول محورية كالسعودية ومصر وتداعيات ذلك على المصالح الجوهرية لأميركا في المنطقة، والمتمحورة حول حرية الوصول إلى النفط (Freedman, 2012).

فكما يعلق دينيس روس في كتابه **محكوم عليها بالنجاح: العلاقات الإسرائيلية-الأميركية من ترومان إلى أوباما: الصراع هي الكلمة الأدق** في وصف سياسة إدارة الرئيس ترومان تجاه فلسطين، وتجاه بزوغ دولة يهودية في فلسطين» (Ross, 2015). تكمن أركان الصراع ما بين من رأى أن علاقة وثيقة وقوية مع إسرائيل تشكل عبئاً وعائقاً في وجه توطيد العلاقات العربية-الأميركية وأقدام المصالح الأميركية المتصلة باحتياطي النفط في المنطقة، وما بين شرائح واسعة رأت في إسرائيل تحقيقاً وتجسيداً لوعود توراتية وأخرى أخلاقية إنسانية ترتبط مع مآلات المسألة اليهودية في أوروبا. فالفطرة السليمة حينها تمحورت حول ما أطلق عليه ديفيد ماكوفسكي نظرية «الصلة أو الربط» (Linkage): أي ارتباط الموقف الأمريكي من قضية فلسطين أو دعمها للحركة الصهيونية بعلاقات ناجعة سياسية واقتصادية وإستراتيجية مع العالم العربي، وبخاصة مع دول الخليج العربي، التي بدورها سترهن تلك العلاقات وقوتها على الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية. بالفعل، يتبنى ذلك الموقف العديد من النخب الأميركية المتصلة بصنع السياسات الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وبخاصة من البيروقراطية الأميركية في أجهزة الدولة من وكالة المخابرات المركزية، ووزارتي الخارجية والدفاع، وقد تم إطلاق مصطلح «المستعربون» على هؤلاء في سياق الخطاب السياسي الأمريكي (Kaplan, 1993).

وهنا لا بد من توضيح مراحل التطور في العلاقات الإسرائيلية-الأميركية وصولاً إلى العلاقة بهيئتها الحالية. فكما يؤطر يعقوب بار-سيمان توف المراحل التاريخية المتتابعة، ففي الأعوام ما بين 1948 - 1960 لم تكن هناك علاقات مميزة وخاصة ما بين الطرفين لأسباب متعددة، أهمها توجه السياسة الأميركية في حينها إلى توطيد العلاقات مع العرب، أما في الحقبة التي تلتها، وبخاصة بعد صعود كل من الرئيس جون كينيدي والرئيس الأميركي ليندون ب. جونسون، تخلل تلك الحقبة المحاولة الأولى لخلق علاقة زبائنية تقليدية بين قوة صغيرة وأخرى عظمى، لتأتي حرب العام الـ 1967 كمحطة فارقة ومهمة في تسارع حميمية العلاقة لأسباب متعددة، منها ما هو داخلي مرتبط بصعود قوة اللوبيات السياسية المتصلة مع مصالح إسرائيل في النظام السياسي الأمريكي، ومنها ما هو إستراتيجي مرتبط، أساساً، بأداء إسرائيل في الحرب وتفوقها العسكري على الدول العربية واحتلالها مناطق شاسعة، كان أهمها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجلولان. وما يوفره ذلك من مساحة سياسية لصناع القرار الأمريكي من العمل على وضع أسس عملية السلام في المنطقة. وقد توجت هذه لاحقاً باتفاقيات كامب ديفيد مع مصر 1978، ووادي عربة مع الأردن، واتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين (Bar, 1998).

وقد أدت مجموع العوامل المذكورة سابقاً إلى قيام علاقات تم عنونها بـ الخاصة والمميزة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تضمنت تسارع وتعاضم التمويل الأمريكي المباشر للدولة العبرية، لتصل 124 مليار دولار منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى العام 2015 (Sharp, 2015: 8). يؤكد مارتن كرهير على مركزية القوة العسكرية الإسرائيلية وانتصاراتها المتعاقبة من توفير مساحات نفوذ سياسي للولايات المتحدة الأمريكية:

«الحقيقة هي أنها لم تندلع أي حرب ما بين إسرائيل وجيرانها منذ العام 1973، وهو دليل قاطع على أن نظام السلام الأمريكي، المستند إلى التحالف الثنائي الإسرائيلي-الأمريكي، كان وما زال ناجحاً. فمن وجهة نظر الواقعية السياسية، دعم إسرائيل كان وما زال منخفض التكلفة إذا ما قيس بعوائد هذا التحالف على انتظام الاستقرار في المنطقة، ومن خلال إدارة أميركا عبر اتفاقيات السلام المتعددة، ومن دون أي التزامات عسكرية. باختصار، التحالف ما بين الدولتين هو التحالف الواقعي المثالي» (Kramer, 2006).

وقد عززت الحرب، أيضاً، من قيام تحالف ولو ضمني وغير مباشر ما بين الدول العربية المتمثلة في السعودية وحلفائها والمعتمدة على القوة الأمريكية في حماية مصالحها، وما بين أميركا وإسرائيل في مواجهة التيارات العربية الناصرية والقومية ومنظمة التحرير الفلسطينية والعديد من اللاعبين السياسيين في المنطقة، واحتواء القوى السياسية المتصلة أو المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي. هنا يجب الإضاءة على «التقاء المصالح» ما بين بعض الدول العربية وإسرائيل في مواجهة تيارات سياسية واجتماعية متنوعة حاولت زعزعة النظام العربي الرسمي. التاريخ الطويل يتضمن اللقاءات المباشرة ما بين الملك عبدالله بن طلال وجولدا مائير قبل النكبة، التي حددت معالم التدخل الأردني في فلسطين (Shalim, 1995)، بل وتضمنت، أيضاً، عملية احتواء الناصرية في سياقات متعددة، وتاريخ يمتد عبر أكثر من سبعة عقود من التعاون الضمني تخلله التدخل العسكري المباشر لسلاح الجو الصهيوني في أحداث أيلول الأسود العام 1970، إضافة إلى تعاون طبقات متعددة من العرب مع إسرائيل في سياق الحرب الأهلية اللبنانية، ووصولاً إلى يومنا هذا من تعاون ضمني أو خفي في احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.

أحداث أيلول الأسود العام 1970 وتداعياتها أوضحت لدرجة بعيدة أن العلاقات الجدلية ما بين الأنظمة العربية وإسرائيل، وبخاصة ما بين أنظمة سياسية استندت في صعودها وبقائها إلى التحالف مع أوجه الاستعمار الغربي، هي أقرب إلى جدلية عدائية بالظاهر متوائمة ومتناغمة

بالباطن. أي أن التحالف ما بين الإمبريالية-الليبرالية الأمريكية وإسرائيل والدول العربية المضادة للتيارات الثورية الوطنية العربية كان جلياً وواضحاً، واتخذ شكلاً عسكرياً مباشراً عندما أقدمت إسرائيل على إرسال طائراتها العسكرية لتحلق فوق اللواء السوري المتقدم في الأردن خلال أحداث أيلول الأسود (Shlaim, Avi: 2007).

وقد شكلت تلك الحادثة وغيرها نقطة تحول وتجلّ عند صناع القرار في أميركا لأسباب متعددة، كان أهم أبعادها اقتناع تلك النخب بأن مخاوف النخب الحاكمة في الدول الحليفة العربية تجاه التيارات الثورية والقومية تفوق تلك التخوفات التي تتمحور حول إسرائيل وتربها على بقعة جغرافية في وسط العالم العربي، ما يعني أن التناقض الظاهر المتصل بمصالح أميركا المتعلقة بحرية الوصول والتحكم في النفط، وتلك المتعلقة بدعم إسرائيل ووجهة النظر القائلة بتواجد ترابط ما بين قضية فلسطين والموقف العربي من أميركا، تبينت أنها، في الحقيقة، ليست بتناقض، وبخاصة إذا ما قيست بالعلاقة مع النخب العربية الحاكمة. بل أحياناً شكلت إسرائيل داعماً ورافعة لحلفاء أميركا العرب في المنطقة، واحتواء النفوذ السوفييتي والتيارات الثورية العربية بمختلف أنماطها الفكرية والسياسية.

شكلت العلاقة مع إسرائيل سيفاً ذا حدين، فمن جهة، توفر إسرائيل قاعدة عسكرية دائمة في المنطقة لمواجهة حلفاء الاتحاد السوفييتي ومواجهة التيارات القومية والوطنية العربية. ومن جهة أخرى، تشكل إسرائيل عبئاً في خلق تحالفات سياسية ذات معنى مع أطر سياسية واجتماعية عربية وإسلامية. ففي حين شكلت إسرائيل أحياناً رافعة جوهرية للمصالح الأمريكية، ودفعت معظم الدول العربية للاتصاق بالمحور الأمريكي من خلال اتفاقيات السلام التي كان أهمها اتفاقيات كامب ديفيد العام 1978، اتخذت العلاقة عبئاً في سياقات أخرى، كان أوضحها حرب الخليج الأولى، حيث تم استبعاد إسرائيل من الحرب، بل استقرت سياسة أميركا في هذا الصدد على محاولة ضبط إيقاع العدوانية الإسرائيلية وردود الفعل المحتملة في إطار الضربات الصاروخية العراقية على إسرائيل (Waxman, 2009).

منذ منتصف الستينيات، تبنت إسرائيل مواقف سياسية مؤيدة «لأميركا» في المنطقة، أتت كبديل للرعاية الفرنسية في حينها. أحد الشخصيات المحورية في تقريب «إسرائيل» لأميركا كان رئيس الوزراء الأسبق يتسحاق رابين، الذي عمل على إرساء أسس العلاقات الثنائية في أبعادها الإستراتيجية، بل أضحت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أولوية قومية للمشروع الصهيوني. بالفعل، وضعت إسرائيل أولوية التفاهم على معظم القرارات التي تتخذها من الإقدام على حملات عسكرية مختلفة في لبنان وغزة، إلى التعاون والتنسيق في قضايا متعددة

مثل الانسحاب الأحادي من غزة ومناطق محددة في الضفة الغربية، إلى التفاهم على آليات التعامل مع إيران وبرنامجه النووي.

فكما يؤكد أفرام أنبار، «إسرائيل تقبل موقعها غير المتكافئ في العلاقات الثنائية مع أميركا ولو على مضض، وتتخذ في الكثير من الأحيان مواقف تتسق مع الخيارات الأمريكية، وإن أنت على حساب السياسات التي تفضلها القدس» (Eitan and Gliboa, 2007). وعلى الرغم من تعارض سياسات أميركا أحياناً مع الأولويات الصهيونية، فإن إسرائيل ترى في العلاقة مع الولايات المتحدة أحد العناصر الجوهرية في قدرتها على البقاء والنجاة في المنطقة العربية والإسلامية الأوسع، والحفاظ على أفضليتها العسكرية النوعية (QMA).¹ يضاف إلى ما ورد أهمية الحماية الدبلوماسية التي توفرها الولايات المتحدة في أطر متعددة أهمها الأمم المتحدة.

فقد ولدت الحركة الصهيونية منذ بدايتها محاولات حثيثة لخلق تحالفات سياسية وعسكرية مع دول عظمى في سياقات تاريخية مختلفة، بدأت محاولات لإقناع الإمبراطورية العثمانية بتأسيس وتثبيت موطن لليهود في فلسطين، واستمرت في محاولات استرضاء قوى متنوعة أهمها المملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا وأخيراً الولايات المتحدة. تكمن حاجة إسرائيل في تكوين وتعزيز تحالفات مع قوى عظمى لأسباب عدة، أهمها ما يتصل بموقعها الجغرافي وحجمها وتعداد سكانها، إضافة إلى كونها مشروعاً استيطانياً إحلاليماً استند وما زال إلى القوة العسكرية وسياسة الجدار الحديدي في فرض بقائه على منطقة معادية وشعوب عربية ترى في وجودها سطوة على الحق العربي في الأرض، وأحد التجليات السافرة للاستعمار الغربي وهيمنتته على المنطقة.

العلاقة مع الولايات المتحدة تتخذ أبعاداً ذات أهمية بالغة في تعزيز قدرات إسرائيل على تطوير قوتها العسكرية، وتمكينها من احتواء دول الجوار، بينما تزدهر اقتصادياً واجتماعياً. بذلك، تحل إسرائيل الإشكالية النابعة من حاجتها إلى الدخول في مواجهات عسكرية دورية مع جيرانها، والقدرة على ضبط إيقاع تلك المواجهات بحيث لا تشل الاقتصاد والأدوار الاجتماعية الطبيعية في الرحم الاجتماعي الصهيوني. يبلغ مثلاً حجم الدعم الاقتصادي المباشر 1.5 % من قيمة الناتج المحلي الكلي الإسرائيلي (Stratfor, 2016). إضافة إلى ذلك، ساهمت العلاقة في تطبيع وجود إسرائيل في المؤسسات الدولية، وتطوير علاقات اقتصادية وسياسية مع دول متعددة، كان آخرها تسهيل دخول إسرائيل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو من خلال حماية إسرائيل من مشاريع قرارات في مجلس الأمن من خلال توظيف حق النقض-الفييتو الأمريكي.

1 التفوق العسكري النوعي من حيث نوعية العتاد العسكري: QMA: Qualitative Military Edge.

بالفعل، إن عوائد العلاقة على إسرائيل تصب في شرايين الحياة والموت للمشروع الصهيوني، على الرغم من تركيز الأيديولوجية الصهيونية على مفاهيم تتمحور حول الاستقلالية والابتعاد عن الاعتمادية على أي قوى خارجية، بل تحقيق الذات «اليهودية» في أرض إسرائيل. مذكرات يتسحاق رابين، مثلاً، تعكس حساسية إسرائيل وقادتها من الاعتمادية على قوة عظمى أو قوة سياسية خارجية. يقول رابين معلقاً على الاعتمادية على فرنسا حينها: «الاعتمادية على مصدر واحد للسلاح خطير، لأن أي تغيير في سياسة الدولة التي نعتمد عليها سيشكل خطراً أمنياً علينا» (Rabin, 1978). ويؤكد على ذلك رئيس الموساد الأسبق إفرام هاليفي، «بالمحصلة النهائية، إسرائيل تعتمد بشكل بالغ على الولايات المتحدة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، لذلك من غير المعقول أن تبادر إسرائيل وحدها، وبشكل مستقل، في قضايا ذات أهمية للمصالح الأمريكية العالمية» (Halvey, 2006). وهنا من الضروري التأكيد على أن إسرائيل هي الشريك الأصغر في العلاقة مع الولايات المتحدة، على الرغم من كثرة الحديث والنقاشات الدائرة والمتمحورة حول قوة إسرائيل في صقل ودفن السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

من هنا، فإن طبيعة الدعم الذي تحظى به إسرائيل من واشنطن يستند إلى قدرة إسرائيل على توفير رافعة إستراتيجية في المنطقة، إن لم يقتصر على هذا المكون وحده؛ أي أن محاولة البعض إزاحة السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين على أنها نتاج قوة مجموعات الضغط السياسي الفاعلة في واشنطن، وأنها أسيرة لحسابات السياسة المحلية في أميركا، لا يعطي أميركا حقها من أنها كانت وما زالت تُعادي القضية الفلسطينية. فكما يقول الجنرال الإسرائيلي المتقاعد شلومو غازيت تعليقاً على تغيير الواقع الإستراتيجي في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة، «إن مهمة إسرائيل الأولى لم تختلف، وما زالت ذات أهمية بالغة. فموقعها في وسط المنطقة العربية المسلمة يحتم عليها أن تلعب دور الوصي على استقرار جميع الدول المحيطة بها. ودورها يتمحور حول حماية الأنظمة السياسية المحيطة من خطر الحركات والتيارات الراديكالية وتوفير مانع لتوسع الفكر والتيارات الأصولية» (Chomsky, 1993).

لم تكن العلاقات نتيجة لضرورة واحدة، بل تراكمية لقرارات اتخذت أبعاداً متعددة منها ما يتصل بالواقع الاجتماعي في كل من البلدين، ومنها ما يرتبط بالدور الإستراتيجي التي ثبتت إسرائيل كقوة محورية في الشرق الأوسط. حقيقة واحدة تبقى، إسرائيل شكلت وما تزال حليفاً سياسياً وعسكرياً ورافعة لمصالح أميركا في الشرق الأوسط، ولها دور فاعل في طمس واحتواء النعرات السياسية الاستقلالية العربية. إسرائيل إذاً عبء، وهي أيضاً إحدى قطع الأحمية الأكثر أهمية في قدرة الولايات المتحدة على بسط هيمنتها الواسعة على المنطقة، وتحديد المسارات السياسية والأيديولوجية فيها. فمن جهة، تشكل إسرائيل عبئاً وبخاصة إذا

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

ما قيسست العلاقة بالتصور القائم في العالم العربي حيالها، فكما أكد الجنرال الأمريكي ديفيد بترايوس:

«الأعمال العدائية المستمرة بين إسرائيل وبعض جيرانها تشكل أحد التحديات المركزية لقدرتنا على دفع مصالحنا في منطقة المسؤولية /منطقة العمليات/. غالباً ما ينتج عن التوترات ما بين إسرائيل والفلسطينيين أعمال عنف ومواجهات مسلحة واسعة النطاق. يغذي الصراع المشاعر المعادية للولايات المتحدة بسبب التصور القائم في العالم العربي من حميمية العلاقة ما بين أميركا وإسرائيل. فالغضب العربي بشأن القضية الفلسطينية يحد من قوة وعمق الشراكات والتحالفات ما بين الولايات المتحدة والحكومات والشعوب في منطقة المسؤولية، ويضعف شرعية الأنظمة المعتدلة في العالم العربي. وفي الوقت نفسه، القاعدة وغيرها من الجماعات المتشددة تستغل هذا الغضب لحشد الدعم. كما يعزز الصراع نفوذ إيران في العالم العربي من خلال وكلائها، حزب الله اللبناني وحركة حماس» (Abunimah, 2012).

ومن جهة أخرى، أثبتت إسرائيل مرة تلو الأخرى أن التفوق العسكري الذي تحظى به، وانتصاراتها العسكرية الكبرى في حروب متعددة، قد وفرت بيئة خصبة لقيام تحالفات سياسية مع دول مركزية عربية، كان أهمها مصر عقب اتفاقيات كامب ديفيد العام 1978. أي أن التصور العربي القائم وامتعاض العرب من التقارب الأمريكي-الإسرائيلي هو بالأحرى وجهان للذهنية السياسية ذاتها، فذلك التقارب وُلد عند العديد إصراراً لمقاومة الهيمنة الأمريكية وتجلياتها من حركات سياسية ودول اتخذت بنية أيديولوجية رافضة لأميركا وهيمنتها في المنطقة.

القسم الثاني

الديموغرافيا والتحويلات الاجتماعية والسياسية
في كل من أمريكا وإسرائيل

القسم الثاني

الديموغرافيا والتحويلات الاجتماعية والسياسية في كل من أميركا وإسرائيل

في الأعوام ما بين 1947 و1949 وصل إلى البيت الأبيض أكثر من 48600 برفيقة، و790565 بطاقة، و81 ألف قطعة بريد متنوعة تتعلق بالمسألة اليهودية وفلسطين، كانت في غالبيتها تحت الرئيس ترومان على دعم إقامة دولة لليهود في فلسطين. من جهة أخرى، وصل مكتب ترومان العديد من المذكرات الصادرة عن الجيش ووزارة الخارجية وغيرها من المؤسسات المعنية في صناعة وتشكيل السياسة الخارجية الأميركية، تحذر من أن الدولة اليهودية في فلسطين ستكون رافعة لمصالح الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ما يؤهلها للهيمنة على الشرق الأوسط، ومشكلة بذلك خطراً حقيقياً على حرية الوصول للنفط في المنطقة، وأن الدعم لها سيشكل عائقاً أمام المصالح الأميركية في المنطقة، وبخاصة بالعلاقة مع العرب (Benson, 1997). بالفعل، في ثانياً الصدام ما بين الأطر البيروقراطية المهنية التي عادة ما تصقل السياسة الخارجية الأميركية والعوامل والقوى الداخلية التي رأت في الاعتراف بإسرائيل ودعم نشوء الدولة يهودية ثانياً قصة ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، ومحط صراعات فكرية وأكاديمية وسياسية ما زالت تخضع لنقاش واسع في الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك، النقاش الواسع حول مصادر التعاطف الأميركي المجتمعي والنخبوي مع الحركة الصهيونية من تأويلات تتناول دور مجموعات الضغط المنظمة في واشنطن، إلى تلك التي تتعلق بالثقافة الأميركية الغالبة، وواقع الثقافة السياسية المؤيدة بطبيعة الحال لإسرائيل. ولربما ثلاثة عوامل لعبت دوراً كبيراً في تحديد طبيعة الثقافة الأميركية وتوجهاتها المؤيدة لإسرائيل. قاعدة الأساس الأولى تتعلق بتاريخ طويل من التشابك الديني، أما القاعدة الثانية فهي الأسس

التاريخية للعلاقة. وبطبيعة الحال لعبت المحرقة ومآلات المسألة اليهودية في أوروبا دوراً فاعلاً في التحولات التي صاحبت المجتمعات الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في تقهقر الأيديولوجيات السياسية «المعادية للسامية»، وما صاحب ذلك من تدفق للتعاطف مع الحركة الصهيونية وأهدافها المتعلقة أساساً ببناء دولة لليهود في فلسطين (Haim, 2011).

باختصار، كانت وما زالت إسرائيل حاضرة في الثقافة السياسية الغربية عموماً، وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد، وارتقت في العقود الأخيرة لتصبح متداخلة في الثقافة السياسية الدارجة على أوجهها المتعددة وعلى مختلف الأصعدة. فكيف يمكن تفسير استطلاعات الرأي التي تظهر بشكل واضح أن الأغلبية تدعم إسرائيل في أميركا، وأن طبيعة الدعم يتعدى شرائح محددة، بل يتكون، بشكل عام، من شرائح اجتماعية واسعة ولا يقتصر فقط على مجموعات إثنية وعرقية معينة. مثلاً، في استطلاع أنتجه مركز «بيو» للأبحاث (Pew Research Center) في العام 2016، ورد أن غالبية المستطلعين يدعمون إسرائيل (54 %)، مقابل (19 %) فقط يتعاطفون مع الفلسطينيين (Pew, 2016). بينما يرى (50 %) من الأميركيين أن من الممكن إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين، ويرى أكثر من (43 %) أن ذلك غير ممكن (Ibid).

يرى كميل منصور، مثلاً، أن العلاقات الثنائية ما بين البلدين تستند أساساً إلى عوامل تتعلق «بالثقافة والأيديولوجيا الأميركية»، وإن توافرت أحياناً عوامل ذات طابع إستراتيجي، بل ينتقد منصور مفاهيم تتعلق بالعلاقات الثنائية ومحاولة البعض تفكيك أسسها من خلال الادعاء الإستراتيجي لما يتضمنه ذلك من «تعميم وتبسيط» لديناميكية العلاقات الثنائية. يدعى منصور، أيضاً، أنه في العديد من الأحيان كان الدعم الذي حظيت به إسرائيل من الولايات المتحدة متعارضاً مع المصالح الأميركية في المنطقة، ولكن لم يؤد ذلك إلى أي تغيير في السياسات العامة التي تربط الدولتين (Mansour 1993). فأحد العناصر الأهم بحسب ادعاء منصور هو «الثقافة» الأميركية والأيديولوجية الدارجة أو المركزية، ما اطلق عليه تشومسكي (Noam Chomsky) بـ«النخبة الفكرية الليبرالية» التي سهلت دعم إسرائيل، من خلال إرساء قواعد «أخلاقية» وثقافية مشتركة ما بين البلدين، وتدعيم وتعزيز العلاقات لأسباب تاريخية-حضارية ترتبط بالمسألة اليهودية أساساً. فكما ينبه والتر راسيل مايد (Walter Russell Mead)، فإن «مصادر سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، تأتي من خارج المؤسسة الأميركية الرسمية وخارج المجتمع اليهودي». بل يعدد مايد تلك المصادر في إطار مجموعات وشرائح اجتماعية وفكرية متعددة، منها ما يرتبط بأبعاد دينية تنبع أساساً من صهيونية نبوية-إنجيلية، أو صهيونية تقدمية ربطت ما بين التجربة الأميركية البروتستانتية والمسألة اليهودية، وموقع الدولتين وأصولهم «الاستيطانية» (Mead, 2008).

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

فكما يصف جون ب. جودس في كتابه **التكوين** عن أصول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأسس تكوينها في حقبة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، بأن الأصول الاستيطانية لكلتا الدولتين لعبت دوراً بالغ الأهمية في تحديد الدعم الأولي الذي حظيت به إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية. يصف جودس ذلك من خلال إحدى الشخصيات المحورية التي دفعت الرئيس الأمريكي هاري ترومان إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، وهو القاضي في المحكمة العليا الأمريكية لويس برانديس:

«برانديس ومن حوله نظروا إلى المستوطنين الصهاينة كـ«رواد» و«حجاج» و«بريتاني أو تطهيري»، والعرب «كالهنود الحمر». المقاربة كانت وما زالت ملائمة. أميركا كانت أولى المستعمرات الاستيطانية التي أقدمت على تطهير الشعوب الأصلانية وإقامة دولة للمستوطنين. لذلك، من الطبيعي أن يرى في التشابه ما بين الحالتين تبرير لتطهير العرب من فلسطين» (Judus, 2014).

على الرغم من تلك المكونات وأهميتها في سياق خلق تلك الثقافة السياسية المؤيدة والداعمة لإسرائيل، فإن الثقافة السياسية بأفضل الأحوال هي مفهوم عائم وفضفاض ومتحول، أي أن الثقافة السياسية ليست بأمر ثابت ومستقر، بل تتخذ تجليات مختلفة في سياقات مكانية وزمانية متعددة (Stephens, 2013).

الجديد في استطلاعات الرأي في أميركا هو أن بذور انقسام حقيقي أخذ بالتشكل بين مجموعات أيديولوجية واجتماعية وسياسية متعددة فيما يتعلق برؤية تلك المجموعات للصراع وأسسه وأسباب استمراره، وصولاً إلى الحلول السياسية المطروحة. وهو أمر جديد نسبياً وله أسباب عدة تتمحور أساساً حول تمرد الجيل الجديد، وبخاصة جيل الألفية على الموروث السياسي المتعلق بإسرائيل. ولربما يتصدر ذلك الصراع فئتان أساسيتان؛ المجتمع اليهودي الأمريكي، والجيل الأمريكي الناشئ. فيظهر الاستطلاع الذي أشرف عليه مركز «بيو» أن جيل الألفية هو الأكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين، ويصل ذلك التعاطف إلى ربع المستطلعين (27%) من ذلك الجيل، وهي أكبر حصة من جميع الفئات المستطلعة. التحول التاريخي الآخذ بالتصاعد يتعدى الانقسام الجيلي، إلى انقسام جيلي-أيديولوجي في المجتمع اليهودي الأمريكي. قد بدأ ذلك الانقسام يلقي بظلاله على التجاذبات الحزبية في الولايات المتحدة. وقد ظهرت أركان الانقسام في سياق الانتخابات الأخيرة، وبخاصة مع فئات واسعة من الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي والقواعد المؤيدة لبرني ساندرز في الانتخابات الأخيرة.

في السنوات الماضية القليلة صدر كتابان ذوا أهمية في تأطير التحول التاريخي الحاصل في

المجتمع اليهودي عموماً. الكتاب الأول لدوف واكسمان (Dov Waxman) والمعنون بـ **مشاكل داخل القبيلة- الخلاف وسط يهود أميركا حول إسرائيل**. يتناول فيه واكسمان التحول الذي واكب نظرة يهود أميركا لإسرائيل من تردد أولي قبل نشوء الدولة، ونزعة نحو اللا-صهيونية إلى دعم غير مشروط على أثر المحرقة وتداعياتها في تسييس المجتمع اليهودي لصالح دعم إسرائيل. وقد عززت الانتصارات العسكرية التي واكبت إسرائيل في بداياتها من تعلق يهود أميركا بالدولة العبرية الناشئة، فكما يعلل حكيم مالكا (Hakim Malka)، «الغموض لم يدم طويلاً... في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، الدعم اليهودي لإسرائيل تداخل بشكل كبير مع الهوية اليهودية الأميركية» (Haim, 2011).

أما في يومنا هذا حيث تتسارع في ثنايا المجتمع اليهودي الجدلية حول إسرائيل، فكما يصف واكسمان: «العديد من اليهود الأميركيين، وبالأخص الأصغر سناً منهم، أخذوا بالإحساس المتزايد بعدم الراحة تجاه سياسات إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين، ويشكون بادعاءات حكوماتها بأنها تريد السلام» (Waxman 2015). هذا ما يؤكد عليه الباحث الإسرائيلي أبراهم بن زئيفي (Abraham Ben-Zvi) في دراسة مقتضبة خرجت عن معهد الأمن القومي الصهيوني (INSS)، الذي حذر فيه من أنه «منذ إقامة الدولة، والمجتمع اليهودي متوحد في تأييده لإسرائيل. على الرغم من ذلك، وفي العقد الأخير خصوصاً، أصبح التحالف مجزأً ومكسوراً. أما الآن، فقوانين مثل قانون تغيير الديانة، إضافة إلى الشلل في العملية السلمية، يهدد بتأجيج الأزمة في سياق التعاون الإستراتيجي» (Ben-Zvi, 1998).

إضافة إلى ذلك، كان ظهور كتاب بيتر بينارت (Peter Beinart) **الأزمة في الصهيونية (Cri-sis in Zionism)** محورياً في إظهار الجدلية المتعلقة بالتشابك اليهودي الهوياتي والسياسي مع إسرائيل، والتحول التي طرأت في ثنايا المجتمع اليهودي. بينما يتعدى كتاب بينارت الأكاديمية وتقاليد الصرامة من حيث الرتبة والمضمون، فإنه يوفر نقداً صارخاً للسياسة المتبعة من قبل المجموعات المنظمة والممثلة للمجتمع اليهودي في أميركا. كتاب بينارت بالأساس هو حنين لصهيونية قديمة متخيلة، ترى في الواقع السياسي الصهيوني الحديث والتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الإسرائيلي خطراً على البعد «التقدمي» في الأيديولوجيا الصهيونية، التي في نظر بينارت تجلت من خلال الأجيال الأولى في إسرائيل. وهو صراع قديم-جديد ما بين الصهيونية الإصلاحية وأتباع جابوتنسكي والصهيونية العمالية-الاشتراكية والليبرالية وأتباع قيادة الجيل الأول من الحركة الصهيونية أمثال بن غوريون، ورابين، وبيريس (Beinart, 2012).

أهمية كتاب بينارت أنه يخضع واقع إسرائيل لمقاربة أميركية من داخل الفكر الصهيوني-

الليبرالي، أي أنها لا تصل حد رفض إسرائيل، بل يرى بينارت ضرورتها كبوصلة تأمين ليهود العالم وكملاذ آمن في عالم فوضوي يمتلك قدرة على إعادة إنتاج عداوات قديمة ونعرات اجتماعية مثل معاداة السامية. بل يرى بينارت أن إسرائيل تشكل «رافعة ديمقراطية ليبرالية في منطقة الشرق الأوسط» (Ibid). بينارت أخذ ظاهرة ابتعاد يهود أميركا في العقدين المنصرمين عن إسرائيل ودعمها ومركزيتها في التجربة اليهودية الأمريكية، ليقدم نقداً لأدعاً للمؤسسة اليهودية الرسمية في أميركا، وسيقدم أيضاً نقداً للتوجهات الدارجة في إسرائيل وتحولاتها السياسية النابعة أساساً من التحولات الاجتماعية الجذرية التي طالتها في العقود المنصرفة.

أي أن الهدف الأساسي من وراء نقد بينارت هو المنظمات اليهودية التي تدعي حق تمثيل اليهود في أميركا أمثال لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية-الأميركية (AIPAC)، ومنظمات أخرى كرابطة مكافحة التشهير (Anti-Defamation League)، ومؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأميركية (Conference of Presidents of Major Jewish American Organizations). جميعها تُعنى بقضايا معاداة السامية وغيرها من منظمات يهودية وتيارات دينية واجتماعية نخوية في داخل الرحم الاجتماعي اليهودي في أميركا. ما يغفله بينارت أن البُعد السياسي والصراع الأيديولوجي من داخل الصهيونية هو عامل واحد ضمن مجموعة من العوامل، ولربما أهم تلك العوامل هو نسب الاندماج المرتفعة في سياق مكونات المجتمع اليهودي الأمريكي التي تتجلى، بالأساس، من خلال نسب الزواج العالية من «الأغيار»، والتي أُلقت بثقلها على الهوية اليهودية ومركزية إسرائيل داخلها. وهي عملية ليست بالحدیثة. في دراسة للتغيرات السلوكية للمجتمع الأمريكي اليهودي، وجد الباحث إيرل راب (Earl Raab) أن ربع اليهود تحت سن الـ45 فقط يعتبرون أنفسهم «قريبين جداً من الشعب الإسرائيلي» (Raab, 1995).

فكما يُعلل الباحث مورتون كلين (Morton Klien) من المنظمة الصهيونية في أميركا (Zionist Organization of America) في مراجعة لكتاب دوف واكسمان، يدعي مورتون أن العوامل التي تتعلق بإسرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين هي ثانوية بتحديد مركزية إسرائيل في الهوية اليهودية الأمريكية، يقول: «الاحتمال الأرجح الآن هو أن الجيل الأصغر من اليهود الأمريكيين، مندمجون بشكل متزايد ومنغمسون بالثقافة السياسية الليبرالية من خلال معلمهم والإعلام، إضافة إلى كونهم أقل يهودية بالمعنى التقليدي ... وبالتالي يشعرون أقل تجاه إسرائيل» (Mor-ton, 2016). تصاعد النقاش في الأوساط اليهودية هو تأكيد على ما استنتجه واكسمان بأن «توجهات المجتمع اليهودي انتقلت من الدعم غير المشروط إلى التعاطي النقدي مع إسرائيل» (Waxman, 2016).

إضافة إلى ذلك، وبعيداً عن المسببات المتنوعة للتحويل المذكور سابقاً، فإن الجدل الحاصل في رحم المجتمع اليهودي لن يختفي، بل سيستمر وسيلقى بثقله على طبيعة المؤسسات العاملة في واشنطن وأهدافها بما يتعلق بإسرائيل. وقد أدى صعود مجموعات ضغط ليبرالية التوجه مثل (Jstreet) إلى إخراج ذلك الصراع من حيز الكتب والجدالات الفكرية إلى حيز التطبيق العملي. وقد جسدت مقولة رئيس (Jstreet) جيرمي بن عامي (Jeremy Ben-Ami) ذلك حين قال: «إن دعم وحب إسرائيل يجب أن يتعدى أطروحات تبسيطية تبدأ وتنتهي بنعم أو لا. على العلاقة أن تكون ذات معنى يتخللها المعانقة والمصارعة، والمساءلة والجدال» (Ben Ami, 2011).

على الرغم من تلك التحولات، تبقى فئات يهودية منظمة واسعة مؤيدة لإسرائيل، بل تتعاضد أهمية إسرائيل في أطر دينية، وبخاصة عند الحرديم الأرثوذكس في أميركا. وقد كان الرد الذي قدمه الاتحاد الأرثوذكسي (Jewish Orthodox Union)، وهو أحد الأوجه الأوسع لتلك الفئة في أميركا على توجهات بينارت، واضحاً وجلياً في رفضه لأسس المحاججة. فقد صدر بيان عن المنظمة تخلله رفض قاطع لما وصفه البيان بالشروط المفروضة على دعم إسرائيل، وقد أتى البيان واضحاً وأفاد بأن «من وجهة نظر الصهيونية-الدينية، اشتراط دعم إسرائيل على مدى قدرة الدولة اليهودية على الارتقاء وتحقيق القيم المرتبطة بدولة ديمقراطية ليبرالية هو وصفة لخلق إشكاليات» (Beinart, 2010)، إضافة إلى توافر مجموعات تقليدية داعمة لإسرائيل من أركان رأس المال اليهودي في أميركا؛ أمثال مايكل بلومبرغ (Michael Bloomberg)، وهو المرشح بقوة لرئاسة أميركا والاستحواذ على ترشيح الحزب الديمقراطي. ناهيك عن مالك الجريدة اليومية المجانية إسرائيل هايوم أو إسرائيل اليوم الداعمة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو شيلدون أدلسون (Sheldon Adelson)، وآخرين أمثال حايم سابان (Haim Sa-ban) أحد الداعمين والممولين للحزب الديمقراطي. على الرغم مما ورد، فإن المؤسسة التقليدية اليهودية تتهاوى من حيث قدرتها على ادعاء التمثيل واحتكارها للحيز التمثيلي اليهودي في واشنطن.

على الرغم من التحولات داخل المجتمع اليهودي، فإن شرائح واسعة من الإنجيليين المسيحيين ما زالت تشكل إحدى الدعائم الأساسية في واحد من أهم عناصر الدعم غير المشروط الذي تحظى به إسرائيل في واشنطن، وبخاصة أن قوة تلك الشريحة تتجلى في الحزب الجمهوري تحديداً (Durham, 2011). بالفعل، إن الدعم الذي تحظى به إسرائيل من الشرائح المسيحية المحافظة والإنجيلية، يفوق، أحياناً كثيرة، الدعم الذي يوفره المجتمع اليهودي الأميركي» (Smith, 2009). وعلى صعيد الإنجيليين والمحافظين في الولايات المتحدة عموماً، لا توجد تيارات سياسية

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

ذات أهمية ترفض دعم إسرائيل، وتتنحصر تلك الفئات في بعض المكونات المسيحية اليسارية، وتيارات سياسية ليبرتارية انعزالية.

تجلى هذا الدعم الاجتماعي والسياسي العريض في الولايات المتحدة من خلال الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في الكونغرس الأمريكي. فالخطاب أتى على الرغم من اعتراض البيت الأبيض في حينها، وقوبل بتصفيق حار من أعضاء الكونغرس في استعراض مهيب لقوة إسرائيل في واشنطن (Guardian, 2015). إضافة إلى ذلك، أظهر الخطاب للعيان تحولاً آخر ذا أهمية مركزية في العلاقات الثنائية؛ التحالف الضمني ما بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والحزب الجمهوري. تاريخياً، حظيت العديد من القضايا المتعلقة بإسرائيل بتوافق الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بينما تحولت في حقبة الرئيس السابق باراك أوباما إلى محط جدال وصراع سياسي ما بين الحزبين (Bernard, 2015).

تصاعد أصوات نابعة من شرائح اجتماعية وفكرية واسعة، ترى في إسرائيل والدعم غير المشروط لها محط شك، وبخاصة في أركان الشرائح الداعمة للحزب الديمقراطي، جعل من العلاقات الثنائية محط تساؤل أوسع. فكما يعلن بيرنارد أفيشاي (Bernard Avishai)، «نتنياهو وأوباما على خلاف ليس فقط دبلوماسياً، أو في مواقفهما بشأن إيران، ولكن في الأحزاب السياسية التابعة لهم، والرؤى الإستراتيجية الشاملة لكل من الحزبين» (Ibid)، والمقصود هنا كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ما يعني أننا نخوض تشكياً سياسياً جديداً ترفده الخلافات الشاسعة حول إسرائيل في أميركا من داخل المجتمع اليهودي الأمريكي، ومن شريحة أوسع من سياسة أيديولوجية تتبنى توجهات ليبرالية يسارية، وقد ظهر ذلك جلياً في استطلاع للرأي قام به مركز بيو للأبحاث، فكما يختم البحث: اليوم، الغالبية من الجمهوريين المحافظين (79%) والجمهوريين المعتدلين والليبراليين (65%)، يقولون إنهم يتعاطفون مع إسرائيل أكثر من الفلسطينيين، في حين أن 4% فقط، و13% على التوالي، يتعاطفون أكثر مع الفلسطينيين. هذا هو الحال بالنسبة للديمقراطيين المحافظين المعتدلين أيضاً - الأكثرية لديهم توجهات أكثر تعاطفاً مع إسرائيل (53%)، ومع الفلسطينيين (19%). ولكن في الجناح الليبرالي للحزب الديمقراطي، ترتفع نسب الدعم المتعاطفة مع الفلسطينيين بشكل كبير وتصل نسبة من يتعاطفون مع الفلسطينيين حدود الـ (40%)، و فقط (33%) مع الإسرائيليين (Pew, 2016). باختصار، الثقافة الأمريكية المهيمنة وتجلياتها في شرائح سياسية واجتماعية متنوعة، تظهر أن الدعم الأمريكي لإسرائيل ما زال يحظى بدعم الأغلبية في الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك غياب شرائح أخرى تستطيع توفير توازن في واشنطن، بعيداً عن ضعف ووهن التنظيم السياسي في المجتمع العربي والمسلم، أو تلك الداعمة لفلسطين لأسباب متعددة.

التنوع في الشرائح الداعمة لإسرائيل من يمين المشهد السياسي الأميركي ويساره، يوفر لإسرائيل قدرة سياسية هائلة في تحديد أولويات السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، وبخاصة أن تلك الشرائح منظمة، وتعتمد التصويت والتمويل في الانتخابات. على الرغم من ذلك، فإن عوامل متعددة قد أدت إلى تغيرات جذرية في الخطاب السياسي والجلبة السياسية حول إسرائيل، تتركز في ثلاثة عوامل أساسية. في المقام الأول، حالة التحول الطارئة في المجتمع اليهودي من دعم سياسي غير مشروط إلى حذر ومساءلة تجاه سياسات إسرائيل الداخلية، وتلك المتعلقة بعملية السلام. يضاف إليها أن حالة الاندماج العالية بين يهود أميركا قد بدأت تلقي بثقلها في منحيين، الأول في ثنايا الحزب الديمقراطي وصعود أصوات مغايرة وناقدة لإسرائيل، والثاني في ثنايا نهاية الاحتكار لمجموعات الضغط السياسي التقليدية، ويتجلى ذلك في صعود الدور السياسي لمنظمات مثل (Jstreet).

في المقام الثاني، التحول الحاصل في جيل الألفية الأميركي الذي يعيد تعريف الثقافة المهيمنة السائدة، وهو كنظيره اليهودي أكثر توجساً من سياسات إسرائيل الداخلية وتلك المتعلقة بالفلسطينيين. وفي المقام الثالث، حالة الاستقطاب الحاصلة في أميركا خصوصاً، والغرب عموماً، التي توجت بانتخاب ترامب العام 2016. وهنا من الضروري التنبيه إلى أن الأنظمة السياسية الغربية تمرّ بأزمات سياسية تمسّ شرعيتها وأسسها والبنى التي استقرت عليها منذ الحرب العالمية الثانية. التحدي الأبرز القديم-الجديد الذي يظهر للعيان هو اتساع الشرائح المؤيدة لقوى يمينية كانت تُعد متطرفة في كل من أوروبا وأميركا، التي تأتي على خلفية الصراعات العالمية والتناقضات التي أفرزتها أنظمة اقتصادية نيو-ليبرالية مزقت الأسس الاقتصادية للطبقة الوسطى، وكسرت العقد الاجتماعي ما بين الناخب والنخبة في العقود الثلاثة الأخيرة، تاركة مجالات واسعة لصعود سياسيين من خارج النخب السياسية الليبرالية والمعتدلة.

فمثلاً، صعود جيرمي كوربن في المملكة المتحدة هو أحد الأمثلة الأكثر وضوحاً في منحى قدرة اليسار التقدمي الداعم لفلسطين من خوض انتخابات والفوز فيها، وإن كان إلى يومنا هذا فقط على صعيد الانتخابات الداخلية لحزب العمل في المملكة المتحدة فقط (Corbyn, 2016). بالفعل، تتجه السياسة في الغرب إلى عملية استقطاب ما بين أطراف من اليسار-الليبرالي (بيرني ساندرز)، أو أحياناً اليسار التقليدي (جيرمي كوربن)، وما بين اليمين في الدول الغربية، وإن كان اليمين مهيئاً أكثر للتقدم في انتخابات متعددة، لأن الخطاب السياسي الذي يمتلكه أكثر قرباً من التحولات الاجتماعية، وبخاصة تلك المتعلقة بخطر «المهاجرين» على التكوين الاجتماعي التقليدي في الدول الأوروبية خاصة، والغربية عموماً، فإن الفائز الآخر في الانتخابات الحالية هو المرشح في انتخابات الحزب الديمقراطي «بيرني ساندرز»، الذي تم الائتلاف على حملته

الانتخابية من قبل النخبة السياسية في الحزب الديمقراطي. السنوات الأربع القادمة تُنبئ بأن الشريحة التي صوتت لبيرني، والتي تبنت رسالته فيما يتعلق بضرورة العمل على تغيير السياسات الاقتصادية، وتبني قاعدة سياساتية «اشتراكية»، هي التي ستحدد معالم الحزب الديمقراطي، وذلك على أثر هزيمة الوجه الأول لنخبة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون. من هنا، فإن تلك التحولات تعني أن حالة الاستقطاب يمكن لها أن تؤدي إلى صعود نخبة سياسية متوجسة من السياسة الأمريكية تجاه فلسطين والدعم المطلق لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية. ما يهمنا أن السياسة الأمريكية الداخلية وديناميتها العالية تلقي بثقلها على الواقع السياسي والتوجهات الأمريكية العامة تجاه منطقة شرق المتوسط، وبخاصة في منحى العلاقة مع إسرائيل.

التحولات الاجتماعية في المجتمع الصهيوني

شكلت التغييرات الاجتماعية في إسرائيل والتحولات الديموغرافية في العقدين الأخيرين ثقلًا على العلاقات الثنائية ومآلاتها، فالطبقة الأشكنازية التقليدية التي هيمنت على أركان الدولة في بداياتها، يتم استبدالها بنخب جديدة خرجت من رحم التغييرات التي طالت المجتمع الصهيوني، المتمحورة حول ثلاثة عوامل جوهرية.

العامل الأول، تصاعد دور المزراحيين أو الشرقيين اليهود في السياسة، من خلال أحزاب سياسية تمثيلية كـ«شاس»، أو من خلال التصويت لليمين منذ العام 1977، الذي مهد لصعود الليكود والحركة الإصلاحية الصهيونية في السياسة الداخلية الإسرائيلية (Shasha, 2010). فكما يوضح شيتريت (Sami Shalom Chetrit) «كان التصويت الهائل لحزب الليكود الذي أقدم عليه الجيل الثاني من الشرقيين حاسماً، ورأى العديد أن الانتخابات هي انتصار مزراحي على مباي (Mapai)، وبداية للعمل الاستقلالي المزراحي تحت قيادة مناحيم بيغن» (Chetrit 2000, 53).

أما العامل الثاني، فقد تجلّى من خلال انهيار الاتحاد السوفيتي وقدم مئات الآلاف من الروس اليهود لإسرائيل، والأثر الكبير الذي تركه ذلك على القواعد الانتخابية، من خلال ظهور أحزاب يمينية الطابع؛ مثل «إسرائيل بيتنا»، أو توجه الغالبية العظمى من الناخبين الروس إلى التصويت لأحزاب يمينية كان أهمها الليكود. وقد شكلت الهجرة الروسية في التسعينيات من القرن الماضي إحدى أهم موجات الهجرة إلى إسرائيل ليصل تعدادهم إلى ما يفوق المليون مهاجر. وشكلت تلك الهجرة، وما زالت، كتلة متماسكة ومرتبطة بثقافتها الروسية في مناح متعددة، إن كان ذلك على صعيد اللغة، أو على صعيد الصلة مع الدولة الأم، ما يشكل تحدياً

على صعيد التماسك الأيديولوجي الصهيوني (الحاج، 2008).

وينبع العامل الثالث من ازدياد التدين في المجتمع الصهيوني، وهو نابح أساساً من النمو الطبيعي لفئة الحريديم أو اليهود الأرثوذكس، وتساعد الدور السياسي لتيار سياسي صاحب المشروع الصهيوني منذ بدايته، وهو التيار الديني الرفض لحل الدولتين على أسس توراثية (Crisis Group, 2013). وتشكل تلك الشرائح مجتمعة الغالبية في سياق المكونات الديموغرافية الإسرائيلية اليوم، ما دفع إلى تآكل الهيمنة الأشكنازية، وبخاصة في تياراتها السياسية العمالية والاشتراكية.

تلك العوامل والتغيرات الاجتماعية الديموغرافية دفعت نحو تعميق السيطرة اليمينية الاستيطانية على مفاصل الحيز العام المؤسسي في إسرائيل، بما يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والبيروقراطية، ورويداً، أيضاً، محكمة العدل العليا الإسرائيلية. وقد أدت تلك الشرائح مجتمعة إلى هيمنة يمينية سياسية تجلت في الانتخابات المتتالية منذ العام 2003. وقد تخللتها، أيضاً، محاولات الهيمنة والسيطرة على المجتمع المدني الصهيوني، الذي يتجلى اليوم في الصراع القائم والمعارضة والهجمة على سلسلة من المنظمات الإسرائيلية العاملة في مجال «حقوق الإنسان» وإرساء «السلام» ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين (Schulman, 2016).

وقد أدت تلك التغيرات، أيضاً، إلى تآكل «الحدود السياسية-الأيديولوجية الفاصلة بين المستوطنين والمستوطنات من جهة، وإسرائيل داخل الخط الأخضر من جهة أخرى، وتزايد اندماج المستوطنين في المجتمع الإسرائيلي، باعتبارهم جزءاً طبيعياً من الطبقات والفئات الاجتماعية، واستمرار صعودهم في النخب» (مدار، 2015). ناهيك عن الهجمة القانونية والتشريعية على فئات وشرائح واسعة تقلص من حيز المواطنة وتعيد إنتاج إسرائيل على شاكلة يهودية-وطنية-شوفينية بعيدة عن ادعائها بامتلاك أسس «ديمقراطية».

صعود إسرائيل الثالثة، وتعنت الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل من التوجه إلى عملية سلام ذي مغزى في سياق الصراع مع الفلسطينيين، وتآكل الهيمنة الأشكنازية على تياراتها السياسية التقليدية اليسارية، يلقي بثقله على العلاقة مع أميركا، وبخاصة أن الأخيرة رأت في مبدأ «حل الدولتين» -بحيث تقسم فلسطين التاريخية في الظاهر ما بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، مع إبقاء أكبر عدد من المستوطنين واستبعاد عودة اللاجئين- واحدة من ضمن مجموعة من السياسات التي قد تعزز من الهيمنة الأميركية في المنطقة. بل التوجه نحو اليمين يعزز أيضاً من الهوة ما بين شرائح ليبرالية تقدمية في أميركا وإسرائيل، ما يؤثر على

العلاقات الإسرائيلية الأميركية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

التصورات المشتركة النابعة من طبيعة العلاقة الحميمة والمستندة إلى «وثاق أخلاقي» مشترك نابع من الأخلاقيات المتصلة بالقيم الديمقراطية والتراث اليهودي المسيحي. بالفعل، التغيرات الاجتماعية والديموقراطية تعزز من يهودية الدولة، وتحيل ديمقراطيتها إلى محط شك واسع من قبل النخب الليبرالية في أميركا. وقد عبر عن ذلك المثقف الأميركي توني جودت (Tony Judt):

«في عالم يزداد فيه الاختلاط ما بين الشعوب والتزاوج ما بينهم، وفي واقع تتآكل وتتهار فيه العوائق الثقافية والوطنية للتواصل، وفي عالم يتبنى العديدون هويات اختيارية مختلفة ومتنوعة ... في عالم كهذا فإن إسرائيل، في الحقيقة، مفارقة تاريخية، وليس مفارقة تاريخية فحسب، بل أيضاً مفارقة مختلة» (Judt, 2001).

ما يتطرق له جودت يصب في خانة اجتماعية محددة، وهي الفئة الليبرالية في المجتمعات الغربية، ولكنه غير متسق مع عوامل صعود يمين سياسي لا يعبر الكثير من الاهتمام للمسائل الأخلاقية أو للثقافة الديمقراطية في تحديد أسس وسبل الدعم لحليف سياسي ما. دونالد ترامب يمثل، أيضاً، شريحة اجتماعية واسعة ترى في خطاب آخر متسق مع «مكافحة الإرهاب»، ويرى في المشروع الصهيوني أحد مواقع تلك المعركة الكبرى. من هنا، فإن العوامل الاجتماعية في الولايات المتحدة، تظهر حالة استقطاب متصاعدة ما بين يمين داعم خطابياً، أخلاقياً، وسياسياً للمشروع الصهيوني، ويسار متحفظ على ذلك الدعم غير المشروط، وإن كان في ثنايا خطاب أوسع ما زال يرى في المشروع الصهيوني ضرورة أخلاقية.

ما بين تقارب وتباعد: واقع ومآلات العلاقات الصهيو-أميركية

في ظل الخلافات الظاهرية بين أعلى الهرم السياسي في كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، خلال الفترة التي سبقت تولي ترامب الرئاسة، أي ما بين الرئيس السابق باراك أوباما ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حول قضايا متعددة لا تقتصر فقط على الملف الفلسطيني أو الملف الإيراني، بل تتعدى ذلك إلى قضايا تتعلق بالمسار الخطابي الذي تجلى في الفترة الرئاسية الأولى لباراك أوباما، هدفت تلك الخطابات إلى تصحيح المسار الأميركي، وإلى معالجة الآثار الوخيمة التي خلفها التوغل الأميركي العسكري في العراق وأفغانستان. كان البُعد الخطابي في توجه أوباما يستند إلى أسس تصحيحية، منها خلق مسافة ولو خطابية من سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. استطاع أوباما، ولو خطابياً، الذهاب حيث لم يذهب أي رئيس قبله، وهو الاعتراف بالمشاعر الفلسطينية المتصلة مع محنة اللجوء، وإن كانت على

شاكلة خطابات دراماتيكية وبلاغية لم تصل حد توجيه سياسات رصينة للوصول إلى الأهداف المعلنة من إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967. بالفعل، خطاب القاهرة كان محاولة بلاغية تعلن فيها أميركا عن نهاية حقبة بوش، وبداية حقبة جديدة تتخللها محاولة أميركية لإرساء أسس جديدة في المنطقة، تنبع من محاولة التفاهم مع إيران، وخلق أفق سياسي لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. فكما ورد في خطاب أوباما في القاهرة:

«أما من ناحية أخرى، فلا يمكن نفي أن الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه قد عانى، أيضاً، في سعيه إلى إقامة وطن خاص له، وقد تحمل الفلسطينيون آلام النزوح على مدى أكثر من 60 عاماً، حيث ينتظر العديد منهم في الضفة الغربية وغزة والبلدان المجاورة لكي يعيشوا حياة يسودها السلام والأمن. هذه الحياة التي لم يستطيعوا عيشها حتى الآن ... يتحمل الفلسطينيون الإهانات اليومية -صغيرة كانت أم كبيرة- الناتجة عن الاحتلال، وليس هناك أي شك في أن وضع الفلسطينيين لا يطاق، ولن تدير أميركا ظهرها عن التطلعات المشروعة للفلسطينيين؛ ألا وهي تطلعات الكرامة، ووجود الفرص، ودولة خاصة بهم» (الجزيرة، 2009).

تعدت الخلافات في فترة أوباما تلك التي تتعلق بالسياسة البلاغية التي اتبعتها، بل صاحبتهما، أيضاً، اختلافات إستراتيجية على ملفات عالقة بملف إيران النووي والقضية الفلسطينية، ولكن، أيضاً، تخللتها اختلافات جلية في سياق السياسات المتبعة على أثر الربيع العربي والثورات التي اجتاحت مناطق متعددة كان أهمها مصر وسوريا. وما هو واضح أن الاختلافات الظاهرية في العلاقة ليست نتاج الشخصيات السياسية التي تدير العلاقات الثنائية، وعدم توافر «كيمياء» شخصية ما بين الرئيس أوباما ونظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بل هي نتاج مخاض وتحولات اجتماعية تطرقنا إليها في القسم السابق، وتحولات بنوية تاريخية-إستراتيجية في المنطقة وأهميتها في سياق السياسة الخارجية الأميركية، أحالت العلاقة إلى توافق في الظاهر على الأهداف العامة المرجو تحقيقها، واختلافات جوهرية في سبل ووسائل تحقيقها.

القسم الثالث

العوامل التاريخية-البنوية

القسم الثالث

العوامل التاريخية-البنوية

يتناول هذا القسم التحولات التاريخية والبنوية التي حلت في سياق تفكك الاتحاد السوفييتي، وتدمير معظم القوى السياسية الراضة للهيمنة الأميركية في المنطقة، وتراجع أهمية النفط العربي في السوق العالمية، إضافة إلى واقع المنطقة المتحول منذ اندلاع الثورات العربية والحركات الاحتجاجية التي طالت دولاً عدة.

انهيار الاتحاد السوفييتي والتوغل العسكري الأمريكي في المنطقة

العوامل الإستراتيجية جوهريّة في فهم المخاض الذي تمر به العلاقات الثنائية الأميركية-الإسرائيلية. وأهم تلك العوامل هو ما يتسق مع التغيرات البنوية التي أحالت المنطقة لحقبة جديدة من صراع القوى، وهي في الأساس: انحسار أهمية المواد الخام المتوافرة في المنطقة، وانتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى التحول إلى نظام عالمي تهيمن فيه قوة واحدة في العقد الأخير للقرن العشرين، ومن ثم التحولات التي صاحبت صعود دول إقليمية وعالمية جديدة، أهمها تلك التي أُطلق عليها بالبريكس (BRICS) وهي الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا. ناهيك عن الآثار والتداعيات التي تظهر اليوم من خلال التهاوي التدريجي للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، والمستند إلى اتفاقيات سايكس-بيكو.

أي تحليل للمنطقة والتحولات فيها لا يمكن أن يتجاهل أهمية الحرب العالمية الأولى في تحديد المعالم البنوية للمنطقة، التي نتجت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وصعود قوى سياسية جديدة تحت طائلة الهندسة الغربية من خلال اتفاقيات عدة ما بين القوى الاستعمارية

حينها، تمحورت حول بريطانيا وفرنسا، لتشكل تلك القوى جغرافيا سياسية أعادت تعريف المنطقة على شاكلة تيارين أساسيين من الدول، وإن كان هذا المبنى التحليلي يتسم بالتبسيط. الأول كان التيار التقليدي «الرجعي» في مصطلحات اليسار التقدمي، والمركّز أساساً على دول الخليج وشبه الجزيرة العربية التي تأسست استمراريتها ووجودها بناء على مكونين مترابطين، التبعية إلى الغرب وأميركا تحديداً، والاعتمادية على القوة العسكرية الغربية في توفير غطاء إستراتيجي عسكري وديبلوماسي. أما العنصر الآخر فيستند، أساساً، على الشرعية السياسية التي يوفرها البترودولار أو نظام الريعية الاقتصادية في تلك الدول. أما التيار الثاني من الدول، فنبع من التناقضات التي أفرزتها دول اختلطت بها المجموعات الإثنية والدينية، لتتم مأسستها في سياق أيديولوجيا وطنية-قومية تقدمية اشتراكية، وفي إطار حكم شمولي ديكتاتوري يعاني من السطوة المخبرانية. استندت تلك الدول إلى معاداة إسرائيل في تثبيت شرعيتها السياسية الداخلية ضمن مجموعة من العوامل الأخرى، التي تضمنت مركزية الجيوش في شرعنة الحكم السياسي، ومن التحالف مع الاتحاد السوفييتي في سياق الحرب الباردة المندلعة على الصعيد العالمي.

لذلك، شكل غياب الاتحاد السوفييتي حدثاً تاريخياً ذا تبعات إستراتيجية واجتماعية واقتصادية وخيمة على المنطقة، أهمها ما يتصل بغياب الحليف المركزي للتيارات القومية والشيوعية واليسارية التي استمدت قوتها العسكرية من خلال التحالف مع الاتحاد السوفييتي. انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تعاضم قوة القوى التقليدية التي طالما رأّت في إسرائيل حليفاً ولو ضمناً على عكس التيارات التي أخذت منحى استقلالياً أو قومياً في تطلعاتها وسياساتها. بالطبع، التحليل هنا تبسيطي، والأطر والمكونات والعوامل لها أبعاد متعددة، ولكنه يصلح في إعطاء هيكل عام.

انتهاء الحرب الباردة أدى إلى نضوج وبزوغ منظومة «السلام الأمريكي» أو (Pax Americana) في سياق المنطقة مع تراجع القوى السياسية المنافسة للولايات المتحدة وتحول النظام العالمي من نظام ذي قطبين إلى نظام ذي قطب واحد، هيمنت الولايات المتحدة على مكوناته الاقتصادية والسياسية. وقد دفع انهيار الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة المنطقة ومجابهة التحديات الإقليمية النابعة من دول كالعراق وغيرها، تجسدت في الائتلاف العريض الذي استطاعت الولايات المتحدة تجميع أوصاله في سياق حرب الخليج الأولى، والإقدام على إخراج العراق من الكويت.²

2 تضمن الائتلاف أكثر من 32 دولة شاركت فيه دول عربية، كان أبرزها سوريا ومصر ودول الخليج العربي.

انهيار الاتحاد السوفييتي مهّد، أيضاً، لاتفاقيات سلام متعددة وتحالفات سياسية ضمنية ما بين الأطر التابعة لأميركا على الرغم من تنوعها وتنوع المصالح الناطمة لها. اتفاقيات أوسلو، مثلاً، وهي استكمال طبيعي لاتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، أتت في سياق التحول الذي طرأ على الإقليم، والذي قضى على معظم القوى السياسية في المنطقة الرافدة للقضية الفلسطينية، من مصر إبان حقبة جمال عبد الناصر، إلى العراق تحت قيادة صدام حسين. يضاف إلى ذلك، تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي على صعود قوى إسلامية عززت من مكانتها في ظل الفشل الذي منيت به المشاريع القومية والوطنية في المنطقة. ترافق ذلك مع النجاح الذي حققته تلك القوى في أفغانستان على إثر الاجتياح السوفييتي ودحر المجاهدين للقوة السوفييتية وانسحابها من المنطقة. بالفعل، شكل انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء توغله في المنطقة مصحوباً مع عوامل أخرى، بداية تعاضم دور إيران السياسي والعسكري في الخليج العربي، وفي المنطقة الواصلة ما بين غرب أفغانستان وصولاً إلى لبنان أو شرق البحر المتوسط.

التقت مسارات متعددة في سياق التيارات الصاعدة والمتناحرة مع تلك المتآكلة في العقود الثلاثة الماضية، فكانت الانتفاضة الثانية لحظة تتويج لحركة حماس التي شكلت، وما زالت، التحدي الأكبر للشريعة السياسية والتمثيلية للقوى الوطنية في إطار فلسطين. وعلى صعيد المنطقة، استطاعت إيران من خلال حليفها اللبناني حزب الله، من ردع إسرائيل وتحرير جنوب لبنان في العام 2000، وخلق معادلة جديدة في رحم الصراع العربي الإسرائيلي. بينما، تمكنت القاعدة والقوى الإسلامية السلفية الجهادية من توجيه ضربة أدت إلى توغل أميركي عسكري في المنطقة في 11 أيلول من العام 2001.

يأتي الفشل النسبي الذي لحق بمشاريع أميركية كعامل إضافي يلقي بثقله على العلاقات الإسرائيلية الأمريكية. تلك المشاريع انهمكت في إعادة صياغة المنطقة العربية تحت مسوغات متعددة، كان أهمها «الحرب الكونية على الإرهاب»، و«تصدير الديمقراطية»، والقضاء على «محور الشر»، متخذة من العراق وإيران وسوريا أساساً في حرب شنتها أميركا على ما تبقى من قوى «تصحيحية»³. تلك القوى شكلت أحد التحديات الأهم أمام قدرة الولايات المتحدة على بسط هيمنتها المطلقة على المنطقة، أو على صياغة المنطقة على شاكلة تتسق مع مصالحها المركزية الاقتصادية والجغرافية والسياسية، أو مع رؤى أيديولوجية نبعت من أروقة المؤسسات الفكرية التابعة لتيارات سياسية وفكرية أميركية-المحافظين الجدد- تُنظّر لاستخدام

3 مفهوم القوى التصحيحية أو التعديلية: هي القوى التي لا تقبل بقواعد اللعبة الناطمة في بيئة سياسية أو إقليمية أو دولية محددة، وتوجه نحو إعادة تشكيل تلك الأنظمة والقواعد بما يتسق مع مصالحها القومية أو برامجها الأيديولوجية أو موقعها الجيوسياسي.

القوة العسكرية في فرض أنماط من «الديمقراطية»، بما يتناغم مع المصالح الأميركية في المنطقة. في الواقع، فإن الحرب العالمية على الإرهاب أدت إلى نتائج مختلطة في أحسن الأحوال، ولم تستطع الولايات المتحدة إنجاح مشاريعها السياسية أو العسكرية في المنطقة، على الرغم من النجاح المحدود في حربها على القاعدة تحديداً، وضرب شبكتها في العالم، واغتيال العديد من قادتها أو اعتقالهم.

هناك العديد من الأسباب للفشل الذي منيت به، بما في ذلك: أولاً، توظيف قوة عسكرية هجومية، وبخاصة في حربها على العراق، الناجم عن فشل في فهم طبيعة التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة وحلفاءها. وثانياً، مزج «الحرب على الإرهاب» مع الضرورات الجيوإستراتيجية والأيدولوجية لدى جوقة المحافظين الجدد، ومحاولة تحويل منطقة الشرق الأوسط من خلال نشر «الديمقراطية» بما يتسق مع المصالح الأميركية، ما ساهم في تفكك الدول وصعود مساحات واسعة من مناطق لا تسيطر عليها أي من الحكومات المركزية التي مهدت لتآكل اتفاقيات سايكس بيكو. وثالثاً، قدرة الشبكات السلفية الجهادية على التكيف مع الضغوط الأميركية العسكرية والبوليسية، والضغط السياسي والاستخباراتي الأمريكي، وعلى إعادة إنتاج ذاتها في سياقات متعددة.

وقد ساهمت هذه العوامل وغيرها في انتشار الجماعات السلفية الجهادية، وسيطرتها على مناطق واسعة في العراق وسوريا وليبيا واليمن والصومال ومالي وبلدان أخرى، وفي قدرة تلك المجموعات على ضرب قلب العديد من العواصم الغربية مثل باريس، وبروكسل، ولندن.

تأثرت العلاقات الثنائية الإسرائيلية-الأميركية في سياق سقوط الاتحاد السوفييتي بأسباب عدة، أهمها الصعوبة التي واجهت أميركا في فرض حلول سياسية، أو الاكتفاء بإدارة ناجحة للقضية الفلسطينية، التي كانت، وما زالت، أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية، وبخاصة أن انهيار الاتحاد السوفييتي أعاد النقاش حول المسوغات الإستراتيجية لدعم إسرائيل. وثانياً، أثنى التوغل العسكري الأمريكي في المنطقة ليصطدم مباشرة بالمشاعر العربية المتعلقة بدعم أميركا لإسرائيل في العراق وأفغانستان وغيرها من مناطق الاحتكاك، ما أدى إلى تعزيز التوجهات عند بعض النخب البيروقراطية الأميركية في وزارتي الدفاع والخارجية خصوصاً، من ضرورة حل القضية الفلسطينية وإنهائها على أساس «حل الدولتين». بل وصل الأمر عند البعض من اتهام المكونات الداعمة لإسرائيل في واشنطن، وبخاصة عند المحافظين الجدد، بأن الحرب على العراق كانت خدمة لإسرائيل أساساً (Walt and Merhsaimer, 2007)، ما أدى إلى فتح النقاش على مصراعيه في واشنطن، وتشكيك الكثيرين من المحللين والأكاديميين وغيرهم في أن إسرائيل

العلاقات الإسرائيلية الأميركية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

لا تشكل رافعة للمصالح الأميركية في المنطقة. من جهة أخرى، أدى التوغل العسكري الأميركي في المنطقة إلى إحالة القضية الفلسطينية إلى الهامش، بينما انشغل العرب في حرب على شكل وبنية دولهم، وقد عزز الربيع العربي من ذلك، وبخاصة بعد تهايوي دول وأنظمة سياسية في ليبيا وتونس، وتآكل دول أخرى كسوريا واليمن.

يضاف إلى ذلك، النجاح الذي حققته السياسة الأميركية على الصعيد الفلسطيني، من خلال إعادة بناء السلطة عقب تصدعها في الانتفاضة الثانية على قاعدة بناء المؤسسات، والتنسيق الأمني، والرفاهية الاقتصادية التي وفرتها البنى النيو-ليبرالية، ما جعل من عدم توافر حلول سياسية للقضية الفلسطينية، أمراً مقبولاً، أي إن لم تنجح الخطة «أ»، استطاعت أميركا توفير عوامل نجاح الخطة «ب»، واستقرار حالة الهدوء التي تحيط بالقضية الفلسطينية ضمن سياسات السلطة الحالية، التي ترى في الهدوء أساساً في بنية وأهداف عملها.

انحسار أهمية النفط العربي وانتهاء عصر الهيمنة الأميركي

يأتي في المقام الثاني انحسار أهمية النفط العربي في السوق العالمية، وبخاصة في العقد الأخير مما يتسق مع توافر تكنولوجيا استخراج نفط حديثة مثل التصديع المائي (Fracking)، التي تسمح باستخراج كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي كان من المستحيل الوصول إليه سابقاً. الحقيقة هي أن سوق النفط يمر بتغيرات جذرية تطال شقي الطلب والعرض. في المنحى الأول بدأت عملية إعادة تعريف العلاقات التجارية المختصة بسوق الطاقة، وبذلك تختلف أوجه الموردين والمستوردين.

في تقرير للمنظمة العالمية للطاقة، تشير التوقعات إلى تحول مركز التجارة في الطاقة من أوروبا وأميركا الشمالية إلى شرق آسيا، لتشكّل آسيا في العام 2040 المصدر النهائي لـ 75% من النفط العالمي، و60% من جميع صادرات الغاز الطبيعي. الصين في طريقها -حسب التقرير- للتبوء على العرش كأكبر دولة مستوردة للنفط بحلول العام 2020، وتلحقها الهند لتتخذ الموقع الثاني في السوق العالمية في حلول العام 2035. ويتوقع التقرير لأميركا الشمالية الاكتفاء الذاتي في الطاقة من خلال النفط المتوفر في كندا وأميركا بحلول العام 2015 (IEA, 2016). أما الصادرات النابعة من الشرق الأوسط، فستكون وجهتها في الغالب إلى آسيا، بمعدل 90% من مجموع صادراتها. التغيرات الطارئة في سوق النفط تعني أن المنطقة وحرية الوصول إلى نفطها تفقد بالنسبة إلى الولايات المتحدة أهميتها الإستراتيجية المباشرة، وبخاصة أن أوروبا وأميركا تتجهان

نحو تنويع مصادر الطاقة. يضاف إلى ذلك بداية تهاوي نظام السعر الموحد في السوق النفطية لأسباب متعددة، منها ما يتصل بتنوع موارد الطاقة، وتعاظم أهمية سوق الغاز الطبيعي، وأخيراً وليس آخراً، تآكل قوة أوبك في تحديد سعر برميل النفط في سياق عالمي متنوع فيه مصادر الموردین للطاقة.

رافق التهاوي التدريجي لأهمية النفط والغاز العربي ازدياد أهمية مناطق جغرافية أخرى في حركة التجارة العالمية، أهمها تلك المرتبطة بشرق آسيا وجنوب أميركا، وتساعد أهمية دول كالصين في تشكيل وقيادة تيارات سياسية متعددة الأطراف تشكل اليوم التحدي المركزي للهيمنة الأميركية الأحادية. بالفعل، أتت سياسة التمحوّر أو التحول إلى آسيا (Asia Pivot) كتعبير صارخ عن تغير أولويات السياسة الأميركية الخارجية، من مركزية الشرق الأوسط في العقدين اللذين تليا تهاوي الاتحاد السوفييتي، إلى التوجه نحو احتواء النمو السياسي والاقتصادي والعسكري للصين، وبخاصة أن الأخيرة باتت تملك قدرات تمكنها من إسقاط القوة بأشكالها المتنوعة على منطقة شرق آسيا، بحيث تعاظمت إمكانية حدوث صراعات دبلوماسية وعسكرية ما بين الدولتين، تتمحور حول ملفات قديمة وأخرى جديدة كتايبوان، والخلافات السيادية في بحر الصين الجنوبي، والعلاقات المضطربة مع اليابان في ظل صعود نخب يابانية وطنية-شوفينية الطابع، تمثلت برئيس الحكومة شينزو ابا (Shinzo Abe). يضاف إلى ذلك، الخلاف المستمر على جزر غير مأهولة بالسكان أهمها سلسلة جزر دياويو، وقضايا أخرى منها ما هو متصل بمحاولة الصين إعادة تعريف الأنظمة والأعراف والقوانين الناظمة للنظام الدولي الحالي، من خلال توسيع نفوذها في المؤسسات الدولية، أو من خلال تموضعها كقوة صاعدة في العديد من المناطق، وبخاصة في أفريقيا ومنطقة وسط آسيا وجنوب غرب آسيا. بالفعل، أهمية المنطقة للسياسة الخارجية الأميركية في القرن الحالي والعقود المقبلة، تتعلق أساساً بمآلات العلاقات الصينية-الأميركية ومساراتها المتوقعة من تعاون وتناحر. وتشكل العلاقات مع الصين أحد أهم المحددات في ما إذا كانت أميركا ستستمر بالاستثمار وثبيت البنية العسكرية في المنطقة موفرة غطاء إستراتيجياً عسكرياً لحلفائها، أو أنها سترضى بدخول قوى أخرى إلى المنطقة وتشكيل تحالفات سياسية وعسكرية.

يضع الكثير من الاقتصاديين التكلفة المباشرة للغطاء العسكري الذي توفره أميركا لحماية طرق إمداد النفط، وتحديدًا منذ انتهاء حرب الخليج الأولى ما بين 30 إلى 60 مليار دولار سنوياً (Ta-Iahmi, 2002). أي على الرغم من أهمية امتلاك مفتاح النفط في الشرق الأوسط، وأثر ذلك على العلاقة مع الصين خصوصاً، التي تعتمد في نموها الاقتصادي على مصادر الطاقة المتوافرة في الشرق الأوسط، فإننا لا يمكن أن نغفل عاملين؛ الأول التغيرات الحاصلة في سوق الطاقة وتوفر

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

مخزون هائل في أميركا الشمالية، ما يعني أن أميركا تتجه نحو اكتفاء ذاتي على مواردها في غضون العقد القادم. والأهم من ذلك، فقدان أوبك هيمنتها على تحديد سعر برميل النفط.

تلك التغييرات تلقي بثقلها على أساسات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وستؤدي إلى مراجعات إستراتيجية وسياسية لمدى وصحة الاستثمار الإستراتيجي في المنطقة، وأسئلة على شكل: لماذا على القوة البحرية الأمريكية تحمل عبء التأكد من أن الصين لديها وفرة في مصادر النفط؟ أو هل على أميركا تحمل نفقات التموذج الإستراتيجي في الشرق الأوسط دون مشاركة الدول الأخرى على صعيد التكلفة تحديداً؟ أي على الرغم من أهمية النفط في العالم العربي والشرق الأوسط عموماً، فإن التغييرات التي تعصف بأركان أسواق الطاقة تحمل دلالات تغيرات في المنطق الناظم لسياسات واشنطن عموماً، ما يهدد لعملية الانسحاب البطيء من المنطقة، والتفوق في مجابهة تحديات إستراتيجية وسياسية أخرى في مناطق متعددة من العالم من أميركا اللاتينية إلى شرق آسيا.

يعني هذا أننا على أعتاب عصر جديد يتجه فيه العالم من هيمنة أميركية، إلى عالم متعدد الأقطاب، تتنوع فيه القوى السياسية الفاعلة، من البرازيل إلى روسيا وصولاً إلى الصين واليابان وأوروبا. وسيكون على القوة الأميركية التأقلم مع تصاعد نفوذ دول متعددة والعمل على استيعابها في سياق بنية دولية مختلفة ومتعددة الأوجه. بالفعل، المشهد السوري إن دل على شيء، فهو يدل على أن دولاً أخرى بدأت تفرض معادلات جديدة في سياق المنطقة، وإن اقتصر اليوم على التدخل الروسي المباشر في الساحة السورية في سياق تدعيم الحليف الوحيد المتبقي لروسيا في المنطقة على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي.

فكما يعلل وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر في كتابه **النظام العالمي**، «في عصرنا هذا، السعي من أجل نظام عالمي يتطلب ربط التصورات لدى مجتمعات كانت -إلى حد كبير- منغلقة على ذاتها ببنية عالمية جديدة» (Kissinger 2015)، ما يعني أن التصورات لدى دول مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا، ومن قوى إقليمية مثل تركيا وإيران تحديداً، تتداخل مع التصورات الأميركية للمنطقة، ولسياسات أميركا في المنطقة، منهية بذلك عصر أميركا الأحادي في الشرق الأوسط.

لا يمكن فصل تلك التغييرات والتحديات عن تردد أميركا في إعادة التوغل في المنطقة في سياق الحرب الأهلية السورية، أو من خلال الاتفاق النووي الإيراني والسياسة التي اتبعت خلال عهد الرئيس أوباما المرتكزة أساساً على خلق توازن قوى في المنطقة يصب في صالح الولايات

المتحدة، وإن أتى على حساب تحالفاتها القديمة مع كل من إسرائيل والسعودية وغيرها من دول محورية.

توافق على الأهداف والتباعد في طرق وسبل تحقيقها

للتأكيد، ما زال هناك توافق كبير بين أميركا وإسرائيل على الكثير من القضايا المتعلقة بالمنطقة. تتعدد الملفات التوافقية من تقارب فيما يخص احتواء النفوذ الإيراني، ومنع إيران من الوصول إلى العتبة النووية، ومن محاربة الحركات السلفية الجهادية في المنطقة، والخطر الأمني الذي تشكله على كل من أميركا وحلفائها.

وهناك توافق أيضاً على دعم القوى التقليدية في المنطقة المؤيدة للغرب والنخب العربية التي تحفظ الاستقرار من المغرب إلى الأردن ومصر إلى دول الخليج. وعلى الرغم من ذلك، فإن تباعداً حقيقياً ما بين واشنطن وإسرائيل يعصر تلك الملفات، وسبل تحقيق الأهداف المتعلقة بإرساء قواعد الاستقرار في المنطقة، ومحاربة النفوذ الإيراني، وغيرها من القضايا. فكما يعزل حاييم مالكا، «بشكل متزايد أن ردود الفعل لكل من إسرائيل والولايات المتحدة للتحديات المشتركة في المنطقة والمخاطر المشتركة، تختلف بشكل ملحوظ» (Malka, 2011: 64).

تتفاقم الأزمة ما بين الطرفين، وبخاصة أن تصورات كل من النخب في البلدين ترى في الأخرى، وبشكل متزايد، «مدمرة» لمصالحها (Waxman, 2012: 75). إسرائيل ترى أن الانسحاب النسبي الأميركي من المنطقة، واتباع أميركا سياسة التوازن، من الأمور الساذجة والخطيرة على مصالح إسرائيل (ibid). عملية الانسحاب ستؤدي في التصورات الإسرائيلية إلى تقوية إيران ونفوذها وقوة حلفائها، بينما تتخلى أميركا عن حلفائها وتمهد الساحة لدخول قوى عالمية أخرى في المنطقة مثل روسيا والصين.

من جهة أخرى، ترى أميركا في السياسات الإسرائيلية التي تميل إلى الحلول العسكرية الفجة، وتعتنها برفض حل الدولتين على الصعيد الفلسطيني، خطراً على مصالح أميركا وعلى قدرتها في إرساء قواعد الاستقرار وتمكين صعود تحالفات سياسية علنية وواضحة بين دول محورية تحوم في فلكها (Ibid). هناك ثلاثة ملفات أساسية تختلف واشنطن وإسرائيل عليها، الأول العملية السلمية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والملف الثاني يتعلق أساساً بكيفية التعامل مع إيران في المنطقة ومنعها من الوصول إلى العتبة النووية، أما الملف الثالث فيتعلق مآلات الربيع العربي.

1. القضية الفلسطينية والتباعد الإسرائيلي-الأميركي

غلقت العلاقات الإسرائيلية-الأميركية منذ بدايتها اضطرابات تتعلق بعملية السلام في الإقليم عموماً، وبما يتعلق بالملف الفلسطيني خصوصاً. وعلى الرغم من التوافق على الخطوط العريضة لحلّول سياسية استندت وما زالت على قاعدة «الأرض مقابل السلام»، فإن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وإصرار الحركة الاستيطانية وأوجهها الحديثة، وبخاصة التيارات الدينية-الصهيونية، وتشابكها مع النخب الحاكمة في «إسرائيل الثالثة» على تثبيت وإرساء معادلة تحيل قيام دولة فلسطينية إلى الاستحالة، أخرجت تلك الاضطرابات من الباطن إلى الظاهر، وأصبحت جزءاً من الخطاب السياسي بين الحليفين، وبخاصة خلال عهد الرئيس أوباما.

المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، شكل التحدي الرئيسي للولايات المتحدة والعائق الأساسي أمامها في قدرتها على فرض معادلة «الأرض مقابل السلام» في السياق الفلسطيني. بالفعل، أدت التفاعلات الداخلية الإسرائيلية، ضمن مجموعة من العوامل الأخرى، ومنها التشابك الاجتماعي على شاكلة قوة اللوبيات الصهيونية في واشنطن، إلى إضعاف السياسة الخارجية الأميركية وتأكلها في محاولاتها المتعددة لخلق مسارات تفتح الأفق السياسي وتهيئ الإمكانية لإتمام عملية السلام في المنطقة. فكما أوضح أوباما، «إن غياب السلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو عائق في العديد من القضايا الأخرى التي تحتاج إلى تعزيز التعاون بين القوى المختلفة، وإلى إرساء الاستقرار والأمن لشعوب المنطقة، وللولايات المتحدة أيضاً» (Goldberg, 2016).

وقد شكل، وما يزال، التعنت الإسرائيلي الرافض لقيام دولة فلسطينية -الذي تجلّى في سياق الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في تصريحات لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو أعلن فيها: «أنه إذا انتخب لن تقوم دولة فلسطينية ما بين نهر الأردن والبحر»- إحدى أهم نقاط الخلاف بين الحليفين. وما يؤجج الاضطرابات أكثر هو أن إسرائيل اليوم تجد نفسها في موقع إقليمي مهماً لإقامة علاقات إقليمية واسعة مع دول متعددة تتخذ شكل تحالف إستراتيجي وسياسي واقتصادي في مواجهة إيران واحتواء نفوذها. في 27 تشرين الثاني من العام 2015، فتحت إسرائيل أول بعثة دبلوماسية لها في دولة الإمارات العربية المتحدة. قد لحق فتح البعثة الإماراتية تقارير متعددة عن لفتات دبلوماسية تصالحية أخرى تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. بالفعل، أجرى مسؤولون عسكريون إسرائيليون حوارات سرية مع نظرائهم السعوديين تحوم حول احتواء إيران. بل وربما تشكل، أيضاً، الأزمة التي نشبت مع قطر في 5 حزيران 2017 مدخلاً لإرساء تحالف خليجي-صهيوني يرى في الأنظمة العربية التابعة مقدمة في خلق توافق

سياسي وإستراتيجي على سبيل وطرق احتواء إيران بمساهمة أميركية وصهيونية.

التوسع المتعاطم في التعاون الأمني بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، ينبع أولاً من حالة التهميش التي تتعرض لها القضية الفلسطينية في سياق عربي متحول، وحروب عربية ذاتية تعصف بالمنطقة، وتضع المحاور السياسية والقوى الرئيسية في مواجهة داخلية في ساحات متعددة. وتنبع، أيضاً، من رغبة السعودية في استيراد تكنولوجيا عسكرية إسرائيلية متطورة، وبخاصة ما يتعلق بالأنظمة الدفاعية الصاروخية. وكان لهذا النمو في التعاون غير الرسمي آثار عميقة على أمن إسرائيل وميزان القوى الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. على الرغم من ذلك، يبقى الملف الفلسطيني عائقاً أمام قيام علاقات علنية واضحة وتحالفات سياسية وعسكرية ناضجة ما بين دول الخليج عموماً وإسرائيل من جهة أخرى. هنا يكمن مرتبط الفرص المتعلقة بمحاولة تعميم التحالف ضمناً باتفاق على القضية الفلسطينية يخرج الباطن إلى الظاهر. العائق الحقيقي الوحيد أمام ذلك يتمثل بسياسة ننتياهو الراضة لقيام دولة فلسطينية على حدود حزيران العام 1967.

على الرغم من أهمية الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل على قضايا الاستيطان، فإن الخلاف الأهم هو بالأساس على الدور الذي يلعبه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في سياق المنطقة ككل. هل يوجب الصراع المشاعر المعادية لأميركا في المنطقة وما يلقي بثقله على «الحرب على الإرهاب»؟ هل يحد الصراع من أفق التعاون ما بين دول الخليج وإسرائيل، أو من تأييد الدول العربية للسياسات الغربية في المنطقة؟ هل يعطي الصراع غطاء لإيران لتوسعة نفوذها في المنطقة من خلال حلفائها العرب؟

من جهة، ترى غالبية النخب البيروقراطية في الولايات المتحدة أن الصراع وتهايوي فرص الحل يجعلان البيئة السياسية في المنطقة أكثر عداوة للولايات المتحدة وسياساتها، أي ما زالت نظرية «الترايط» تقنع الكثيرين في واشنطن. ومن جهة أخرى، ترى معظم النخب السياسية الإسرائيلية الحالية أن الواقع العربي هو نتاج عوامل متعددة، ولا يمكن تبسيطها من خلال ربطها بالقضية الفلسطينية (Rabinovich, 2015). وترى، أيضاً، أن حل الدولتين لن يغير المنطقة بشكل جذري، بل سيضع إسرائيل في مربع الخطر، وبخاصة في إقليم متحول ومتغير وغير مستقر يمكن لأي دولة فلسطينية مستقبلية أن تغرق هي الأخرى في وحل الصراعات الحاصلة. وهنا يكمن أحد أركان الخلاف الأهم فيما يتعلق بتوجهات كل من إسرائيل والولايات المتحدة. بانتخاب ترامب، يتم تصدير هذا الصراع إلى صراع أميركي داخلي ما بين الدولة العميقة (المجتمع، المخابرات، وزارتا الخارجية والدفاع) والإدارة الجديدة.

بالفعل، تتنوع العوامل المانعة لحسم إسرائيلي تجاه قيام دولة فلسطينية، منها ما يتعلق بالتحولات الاجتماعية وتعاضم الأهمية السياسية لشرائح واسعة ترفض قيام الدولة الفلسطينية في إطار اتفاقية سلام. التحول في سياق السياسة الإسرائيلية من اليسار-الوسط إلى اليمين، يعني أن التكتلات السياسية والتحالفات التي تبنى عليها الحكومات أغلبها رافضة لقيام دولة فلسطينية، وترى في إدارة الصراع وسياسة المماطلة حلاً طويلاً لإشكالية إسرائيل الفلسطينية. ولا يمكن، أيضاً، إغفال الدور الذي تلعبه شخصية مثل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إن كان في سياق توجهاته الأيديولوجية أو في حذره من أخذ المخاطر السياسية الكبرى، فهو بالفعل قائد «الوضع القائم». وقد وضع ذلك إسرائيل في مواجهة مع الإدارة الأمريكية السابقة، برزت ثنائياها في سياق محاولات إدارة الرئيس أوباما المتلاحقة للتوصل إلى اتفاقية سلام ما بين الطرفين الإسرائيلي ونظيره الفلسطيني، تجلّت أساساً في المبادرة التي أقدم عليها وزير الخارجية جون كيري التي قوبلت بالفشل العام 2014 بعد رفض إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى. ولا يمكن إغفال إمكانية الاصطدام ما بين ترامب ورئيس الوزراء الصهيوني إذا ما حاول الأخير دفع الأول إلى اتفاق سلام شامل ونهائي.

2. الملف الإيراني

«38 مليار»، هكذا عنونت صحيفة إسرائيل هيوم، المولية لرئيس الحكومة الصهيوني بنيامين نتنياهو، عددها في اليوم التالي للإعلان عن الاتفاق الناظم للمساعدات الأمريكية العسكرية للكيان الصهيوني. ينص الاتفاق على توزيع المعونات -هي بالمجمل 38 مليار دولار- في مدة لا تقل عن 10 سنوات، بمعدل 3.8 مليار دولار سنوياً، أي ما يوازي خمس الميزانية المعلنة للجيش الصهيوني، التي تبلغ 5.15 مليار دولار سنوياً (Ravid, 2016). أتى الاتفاق في مرحلة تمرّ فيها العلاقات الصهيونية - الأمريكية ببعض «الأزمات» والتغيرات الشكّلية. فقد شهدت فترة أوباما الرئاسية توترات مع الحكومة الصهيونية، وكان أهمها الخلاف المتعلق ببرنامج إيران النووي، وبخاصة بعد توجّه الولايات المتحدة إلى حلّ دبلوماسي مع إيران تكفل بتوقيع اتفاقية تحدّ من قدرة الأخيرة على تخطي العتبة النووية، وذلك مقابل إزالة أو تخفيف بعض العقوبات الاقتصادية الغربية.

يشكل الملف النووي الإيراني، ونفوذ إيران في المنطقة عموماً، ومن خلال حلفائها، وبخاصة حزب الله اللبناني، القضية الأولى والأهم لصناع القرار في إسرائيل. وعلى الرغم من التوافق الذي يعلو الأهداف لكل من أميركا وإسرائيل، والمرتبط أساساً باحتواء النفوذ الإيراني وإضعافه،

فإن الطرق والسبل لتحقيق ذلك متباعدة، وقد تجلت تلك التناقضات من خلال الاتفاق النووي بين أميركا وإيران، الذي تحفظت إسرائيل عليه لأسباب متعددة. فبينما يتفق الحليفان على الخطوط العريضة لمواجهة إيران، فإن الخطر الذي تشكله إيران لأميركا لا يتناسب مع ذلك الذي تواجهه إسرائيل. المصلحة الأميركية تتعلق أساساً بمنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، واحتواء إيران، بحيث لا تشكل تهديداً حقيقياً على طرق الوصول للنفط في المنطقة. بينما ترى إسرائيل إيران خطراً جيوسياسياً له تبعات وخيمة على قدراتها العسكرية والسياسية في المنطقة، وبخاصة بالعلاقة مع حزب الله الذي استطاع ضرب منظومة الردع الإسرائيلي في حرب 2006؛ أي الجغرافيا تلعب دوراً في تحديد أولويات العمل لدى كل من أميركا وإسرائيل فيما يتعلق بإيران، وما يلقي بثقله على الحليفين.

ما يفصل بينهما ليس متى ضرب إيران وكيفية ذلك، بل ما يفصلهما هو ما إذا كان ضرب إيران عسكرياً منطقياً ومرغوباً. لذلك، لم يكن من المستغرب أن الاتفاق النووي مع إيران أدى، بشكل تلقائي، أيضاً، إلى زيادة في الدعم الذي تتلقاه إسرائيل من واشنطن. فعلى الرغم من التوتر الظاهر بين رأسي الهرمين، فإنهما تمكنا من التوصل إلى تفاهم جديد تفوق على ما سبقه من اتفاقيات في السنوات الماضية. يزيد الاتفاق الأخير حصة الجيش الصهيوني من الدعم الأميركي المباشر، وذلك بنسبة 27% عن الاتفاق السابق، الذي بوفقه أمدت أميركا دولة الاحتلال بما يقارب الـ30 مليار دولار، تنفق بمعدل 3.01 مليار دولار. يأتي الاتفاق الأخير في سياق ثلاثة أمور ترتبط مباشرة بالعلاقة مع إيران:

- شراء الذمم: يأتي الاتفاق في سياق الانتخابات الأميركية التي أجريت في تشرين الثاني 2016، ولا يخفى أن لدولة الاحتلال أهمية ضاغطة في سياق الانتخابات الأميركية، وذلك لتأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية، من خلال المؤسسات الداعمة ومجموعات الضغط التابعة لها أو الحليفة. تتمحور مجموعات الضغط حول شرائح اجتماعية ذات أهمية سياسية محلية، أهمها شريحة اليهود الصهاينة في أميركا، وتليها شريحة واسعة من الإنجليبين المسيحيين الداعمين لدولة الاحتلال على أسس إنجيلية-توراتية.
- الاتفاق النووي الإيراني: يساهم الاتفاق العسكري الجديد في تخفيف وطأة المعارضة الصهيونية للاتفاق النووي الإيراني-الأميركي، وفي محاولة لإعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، بعد أن عكر صفوها هذا الاتفاق. يشار إلى أنه تم تأجيل هذا التفاهم العسكري لمدة عام كامل بسبب رفض

نتنياهو هو عقده في العام 2016 (Eichner, 2016). ووجهه، حينذاك، وزير الحرب الصهيوني السابق موشيه يعالون، ورئيس الوزراء السابق إيهود باراك، انتقادات حادة لنتنياهو لرفضه الاتفاق، الذي كان من المتوقع أن يمدّ الكيان بمساعدات تزيد قيمتها بـ 7 - 10 مليارات دولار سنوياً عن الاتفاق الحالي (Washington, Post 2016).

• الاستثناء الصهيوني: لم تدعم أميركا أيّاً من حلفائها كما تدعم دولة الاحتلال، فقد قدّمت الولايات المتحدة لها أكثر من 120 مليار دولار منذ العام 1967 (Congressional Research Centre, 2016). ولكن ما يميّز الدعم العسكري الأمريكي لدولة الاحتلال هو الاستثناء الذي حظيت به الأخيرة، والذي مكّنها على مدار السنوات الماضية من صرف 26 % من المساعدات المالية العسكرية في مشاريع خاصة؛ أي في تطوير أسلحة خاصة بالكيان، ودون الالتزام بشرط شراء تكنولوجيا عسكرية أميركية. يشار إلى أن أحد شروط تلقي المساعدات الأميركية العسكرية صرف كامل تلك المساعدات في السوق الأميركي، من خلال شراء أسلحة أو تكنولوجيا أميركية، وهو الشرط المنصوص عليه في اتفاقيات مماثلة مع دول كمصر والأردن. أما الاتفاق الأخير مع الكيان الصهيوني، فإنه يقوم تدريجياً بإلغاء هذا الاستثناء المقدم لدولة الاحتلال؛ أي أنه لن يسمح لها بصرف 26 % من هذه المساعدات في مشاريعها الخاصة (Makovsky, 2016)). يأتي إلغاء هذا الاستثناء بعد نهوض قطاع الصناعات العسكرية الصهيونية، وتمكّن الكيان من احتلال مراكز متقدمة في سوق الأسلحة العالمي. ويوزع الاتفاق المنحة المالية ما بين دعم مباشر يصل إلى 3.3 مليار دولار سنوياً، ومنحة منفصلة تصل إلى 500 مليون دولار سنوياً تهدف إلى تطوير القدرات الدفاعية الصاروخية للكيان، في محاولة كلا البلدين إضعاف قدرات المقاومة المتصلة بالقوة الصاروخية (DeVenny, 2006).

ما يظهره الاتفاق على آليات الدعم المباشر الأميركي لإسرائيل، ولا يمكن إغفاله هو أن بالرغم من التوترات الظاهرية، فإن التوافق يصاحب الطرفين بما يتعلق بسياسة احتواء البرنامج النووي الإيراني. منذ البداية، وجه أوباما السياسة الخارجية الأميركية نحو مزيج من الضغوطات، تعددت في أمثاتها واستندت إلى العقوبات الاقتصادية أساساً لتحصيل اتفاقية مع إيران تمكن إدارته من احتواء البرنامج النووي، وتهدئة الدول الأخرى في المنطقة المتوجسة من سلاح نووي

إيراني. ويأتي اتفاق الـ 38 مليار دولار من المساعدات العسكرية المباشرة الأمريكية لإسرائيل في هيئته وطبيعته في إطار تمكين إسرائيل في عملية مجابهة إيران في المنطقة، وإعطائها الأدوات التي تمكنها من الإقدام على ضرب المفاعلات النووية دون الحاجة أميركا، وبخاصة بعد الموافقة الأمريكية على توفير طائرات الـ F 35 لإسرائيل. وعلى الرغم من حالة التوافق على «احتواء» البرنامج النووي، فإن الواقع الجغرافي والسياسي للبلدين متفاوت، ما يضع البلدين في حالة تباعد من حيث أهمية وضرورة «منع» إيران من امتلاك قدرات نووية. في مقال دينيس روس تناول فيه التجاذبات الداخلية في إدارة أوباما حول البرنامج النووي الإيراني، أشار روس إلى توافر معارضة شديدة في أوساط وزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة متمثلة بمايكل مولن وروبرت غيتس، تقف ضد توجيه ضربة عسكرية لما يتضمنه ذلك من تكلفة عسكرية وسياسية «باهظة» (Ross, 2015).

إن التباعد في التوجهات العامة ما بين الطرف الإسرائيلي الذي يرى في قدرات نووية إيرانية خطراً «وجودياً» بتعبير قيادته، بينما ترى السياسة الخارجية الأمريكية البرنامج النووي الإيراني أنه «إزعاج» أو تهديد إستراتيجي لا يرتقي لخطر وجودي يستحق خوض حرب ثالثة في الشرق الأوسط لأجله. وقد وضع أوباما معالم سياسته تجاه إيران في مقابلة مع الصحافي جيفري غولديبرغ من مجلة (Atlantic)، وقد حذر فيها من قيام إسرائيل بضرب إيران، قائلاً: «يمكن للمرء أن يفهم مخاوف إسرائيل من إيران، لكنه لا يمكن أن يكون ذلك الأساس الوحيد لضربة على المفاعلات النووية» (Goldberg, 2015).

بالفعل، قد تبين عمق التباين ما بين الحلفين عندما أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على شن حملة دعائية سياسية في الولايات المتحدة تخللها خطاب في الكونغرس رافضاً بها الاتفاقية النووية مع إيران، ومطالباً بمسار سياسي مختلف عن سياسة إدارة الرئيس أوباما من التوجه نحو حل دبلوماسي من خلال اتفاق سياسي يرفع العقوبات الاقتصادية تجاه إيران، مقابل تخفيف وتيرة تخصيب اليورانيوم في المفاعلات النووية الإيرانية (Mohsini, 2015). في الحقيقة، لا يمكن إغفال أن السياسة الأمريكية استقرت على الاحتواء، بينما حاولت إسرائيل دفع الجانب الأمريكي نحو سياسة «وقائية» تمنع، بأي من الوسائل، وصول إيران إلى العتبة النووية، وأن الخلاف الأمريكي-الإسرائيلي ينبع من عوامل جغرافية وجيو-سياسية محلية متداخلة ومتشابكة، وأنها ليست نتاج عدم توافق كيمياء ما بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ونظيره الأمريكي.

3. الربيع العربي

لا يمكن هنا إغفال التحولات الجذرية في البنى الاجتماعية والسياسية التي صاحبت ما سمي بـ«الربيع العربي» أو الثورات العربية التي عصفت بالمنطقة، محيلة المنطقة إلى واقع يتسم بالتقلب السياسي والاجتماعي، وبخاصة أن الثورات شكلت بيئة حاضنة لعودة وانتشار الحركات السلفية الجهادية وأماطها المتعددة، برز منها الدولة الإسلامية (داعش)، وجبهة النصرة في سوريا والعراق. فالعالم العربي اليوم يشهد تغيرات تتمثل، بالأساس، بتهاوي الدولة الوطنية والأنظمة العربية التقليدية، التي بدورها خرجت من رحم اتفاقيات سايكس-بيكو في بدايات القرن المنصرم (Rabinovich, 2014).

واجهت اتفاقيات سايكس بيكو تحديات عدة منذ إحلالها وترسيمها من خلال مؤتمر سان-ريمو في العام 1922. كان أهم تلك التحديات يتمثل بعودة تيارات سياسية وحدوية كالناصرية، أو أحزاب على شاكلة البعث، أو تلك المرتبطة بالتيارات الإسلامية السلفية والإخوانية التي حاولت طرح حلول قومية عربية علمانية الطابع أو إسلامية للصراع مع إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع تلك التيارات إعادة صياغة المنطقة بما يتسق مع برامجها القومية أو الدينية، واستقر النظام العربي الرسمي النابع من البنى الاستعمارية لمدة تقارب القرن، بل أضحت الكثير من تلك التيارات ثانوية في السياق الاجتماعي السياسي العربي، وتم تطوير برامجها السياسية في إطار حدود سايكس بيكو لتصبح منطلقاً جوهرياً في أمط ومسارات عملها.

شكل الربيع العربي مفاجأة لمعظم مراكز صنع القرار في العالم، ففي المخيلة الغربية خصوصاً، تحدثت الأغلبية عن «الاستثناء العربي»، وعن عوامل ثقافية عربية وإسلامية ذاتية تجعل من الواقع العربي خاصاً لا تتوافر فيه عوامل قيام حركات احتجاجية سياسية أو اجتماعية تعيد السياسة للحيز العام (Hamlawy, 2011). ألقى الربيع العربي وحركات الاحتجاج، السياسة الأميركية في معضلة ما بين دعم الأنظمة السياسية العربية التقليدية، وما بين دعم حركات الاحتجاج وتطلعات المجتمعات العربية نحو مفاهيم وشعارات على شاكلة: «كرامة، حرية وعدالة اجتماعية». وقد تم حل تلك المعضلة باتخاذ مسافة سياسية من الأنظمة العربية، ومن ضمنها أنظمة كانت أميركا داعمة لها، وبخاصة في مصر تحت قيادة الرئيس السابق حسني مبارك. ولم تعترض الولايات المتحدة على صعود الإسلاميين في تلك الدول، بل رأت في دخول الإسلاميين العملية السياسية الديمقراطية قابلية لتشكيل تحالفات جديدة مع شرائح اجتماعية مختلفة في العالم العربي.

خلقت تلك السياسة توتراً واضحاً مع القيادة السياسية والعسكرية الصهيونية التي رأت في

حركات الاحتجاج، وبخاصة في دول حليفة أو دول وقّعت اتفاقيات السلام مع إسرائيل، خطراً على واقع الإقليم والبيئة السياسية الصديقة لإسرائيل. وفي هذا السياق، أوضح الباحث بانو الغور أن «الربيع العربي أنهى على الإستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والقائمة منذ فترة طويلة بدعم الأنظمة الموالية للغرب والجمهوريات الدكتاتورية شبه العلمانية في العالم العربي» (Eligur, 2014).

السياسة الأميركية توجهت نحو دعم خجول للحركات الاحتجاجية ضمن رؤية سابقة تم تحديدها في مذكرة صدرت في آب من العام 2010 تحت عنوان «الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، التي عممتها إدارة الرئيس أوباما على أركان الإدارة بشقيها المدني والعسكري. تفيد المذكرة بأن على السياسة الأميركية أن تأخذ مسافة واضحة من الأنظمة السياسية العربية الشمولية، لتداعيات ذلك على التصورات العربية تجاه الولايات المتحدة (Gelvin, 2012). بالطبع، تلك السياسة لم تتعدّ مناطق معينة في العالم العربي، ولم تصل حد دعم أو اتخاذ مسافة واضحة من دول الخليج، والانتفاضة التي حصلت في البحرين تحديداً، لأسباب جيوسياسية ترى في منطقة الخليج خطأً أحمر يصعب تجاوزه.

شكلت السياسة الخارجية الأميركية والتحويلات التي عصفت بأركانها من دعم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، واتخاذ مسافات من الأنظمة الحاكمة، إشكالاً للقضايا المحورية للقيادة الصهيونية، وتجلّى التوتر في سياق الثورة المصرية بصعود الإسلاميين للحكم في مصر. فمن المنظور الصهيوني، فإن صعود الإخوان شكل خطراً على اتفاقية السلام القائمة بين مصر وإسرائيل منذ عهد الرئيس المصري أنور السادات، وقد توجست القيادة الصهيونية من غموض سياسة الإخوان، وتخوفت من كون سياساتها البراغمية تجاه اتفاقية سلام أمراً مؤقتاً يمكن أن ينقلب في أي لحظة إلى سياسة عدائية تجاه إسرائيل. وقد نظرت إسرائيل بعين الشك تجاه قدرة الاحتجاجات على النجاح وإرساء دول ديمقراطية الطابع في المنطقة، وتوجست من تحول تلك الاحتجاجات إلى فراغات سياسية يمكنها أن تساهم في صعود قوى سياسية معادية لإسرائيل، ما يؤدي إلى تآكل اتفاقيات السلام الموقعة، وبخاصة مع مصر والأردن (Stratfor, 2011).

السياسة الأميركية التي صاحبت الربيع العربي والتصورات المتعارضة ما بين واشنطن وتل أبيب، أخرجت إلى الظاهر أن لكل من البلدين أولويات مختلفة في المنطقة، وأن الوقائع الجغرافية والضرورات لكل من الطرفين تختلف وتتباعد ضمن إطار مجموعة من العوامل البنوية والتاريخية، وأخرى تتصل بنظرة كل من الطرفين نحو قضايا آنية خرجت من رحم الاحتجاجات التي عصفت بدول المنطقة وتداعياتها على الأنظمة الحاكمة واستقرارها، وبخاصة تلك التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

خاتمة

تتجه العلاقات الأميركية-الإسرائيلية نحو المزيد من التعقيد في ظل تغيرات اجتماعية وسياسية وإستراتيجية تعصف بأساسيات العلاقة بأبعادها المترابطة والمتشابكة. توجه أميركا نحو انسحاب نسبي من المنطقة وخلق توازن قوى يصب في صالحها، بحيث لا تستطيع أي من الدول الإقليمية فرض هيمنتها بعيداً عن الاعتمادية على الولايات المتحدة، ما يعني أن العلاقات الإسرائيلية-الأميركية ستعاني من تباعد في ملفات متعددة، ومن اختلافات جوهرية في سبل وطرق تحقيق العديد من الأهداف المشتركة. عوامل عدة تلقي بثقلها على العلاقات الثنائية، أهمها التغيرات الحاصلة في سوق الطاقة، وأثر ذلك على أهمية المنطقة للسياسة الخارجية الأميركية. ولا يمكن، أيضاً، إغفال أهمية التحولات الحاصلة في المركبات الاجتماعية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وعملية الاستقطاب الحاصلة بين أقطاب وشرائح اجتماعية متعددة في الولايات المتحدة، وأثر ذلك على السياسة الخارجية الأميركية، الأمر الذي يجعل تلك السياسة في حالة اضطراب وتضارب.

إن ما يعقد العلاقة بين البلدين لا يقتصر على توتر ظاهر ما بين الشخصيات في أعالي السلطة في كل من البلدين في عهد أوباما، أو التقارب الحاصل اليوم في عهد ترامب، بل هو تحول في العلاقة والمسارات والضرورات والأولويات ما بين البلدين، وهو تعبير صارخ عن بداية إعادة تعريف العلاقة بما يتسق مع تلك التحولات النابعة من واقع اجتماعي وجيوسياسي جديد يعصف بالعلاقة. ما يحصل اليوم، هو أن اختلاف الضرورات الإستراتيجية للعلاقة ما بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، يعني أن العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية ستلعب دوراً مهماً في صعود وجهات نظر سياسية ترى العلاقة بعين تختلف عن تلك التي استقرت عليها واشنطن منذ العام 1967.

على الرغم مما ورد، فإن ذلك لا يعني أن الدعم الأميركي سيتوقف، أو أن الحماية السياسية والديبلوماسية التي توفرها أميركا لإسرائيل لن تدوم. أسس العلاقة المتداخلة والمترابطة ما

بين أيديولوجيات اجتماعية ترى في إسرائيل تحقيقاً وتجسيداً لنبوءة توراتية، أو مع توافر بنية سياسية يهودية منظمة داعمة لإسرائيل في واشنطن، تشكل بنية تحتية رصينة لاستمرارية الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني. ويضاف إليها، الضرورة الإستراتيجية التي تلعبها إسرائيل؛ ألا وهي منع هيمنة أي قوة محلية عربية أو إسلامية على المنطقة بمواردها وطرق ملاحظتها وجغرافيتها، تعني أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ستستمر في التنامي (تناقض)، وإن أخذت شكلاً مختلفاً يكون عنوانها تقليل الاعتمادية الصهيونية على الولايات المتحدة. واتخاذ أميركا مسافة ظاهرية من بعض السياسات الصهيونية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خصوصاً، إن كان مقياس العلاقة ليس طبيعية الإدارة التي تتولى الحكم (ترامب أو أوباما)، بل من زاوية البيروقراطية الأمريكية الملتصقة مع السياسة الخارجية الأمريكية.

ما يضعف العلاقة، أيضاً، هو انتهاء حقبة «انتصارات» إسرائيل المدوية والحاسمة التي أُلقت بنخب عربية عديدة في المدار الأمريكي. المعارك الأخيرة، في لبنان وغزة تحديداً، قد وضعت القوة العسكرية الصهيونية في خانة جديدة لا يمكن التعويل عليها كلياً في تثبيت أقدام المصالح الأمريكية في المنطقة. فكما قال مارتن كرامر «أداء إسرائيل الباهت في معركتها مع حزب الله في صيف العام 2006 جعل العديد من المراقبين في واشنطن يهزون رؤوسهم وخيبة الأمل تعترضهم ... واشنطن تتوقع أكثر من إسرائيل في محاربة عدو مألوف في ساحتها الخلفية» (Kramer, 2006). إسرائيل لم تعد تلك التي تأتي بالانتصارات وتقدمها رخيصة لصناع القرار في الولايات المتحدة، فهي تعاني من أزمتها الداخلية، ومن متلازمات متعددة قد أضعفت حضورها الإستراتيجي العسكري في المنطقة، وجعلت من قوتها ومنظومة الردع التي استطاعت انتزاعها عبر سنين من المواجهات مع الجيوش العربية التقليدية، ومع مجموعات مسلحة متعددة، محط شك للعديد من. باختصار، فشل إسرائيل في تحقيق انتصارات مدوية واحتواء القوة الإيرانية في عهد الرئيس السابق جورج بوش، وفي توفير البيئة الملائمة لمساندة مشاريع صناعة «شرق أوسط جديد»، قلل من قيمتها الإستراتيجية للولايات المتحدة.

بالمحصلة النهائية، وعلى الرغم من الضعف الذي يظهره المشروع الصهيوني، فإن الواقع الفلسطيني المنقسم على ذاته، وحالة التماهي والتناغم مع الاحتلال التي تعترى النظام السياسي الفلسطيني الحالي في الضفة الغربية، مصحوباً بضعف البنى الاجتماعية والسياسية العربية، وحالة التهميش التي تتعرض لها القضية الفلسطينية على صعيد مركزيتها - كل ذلك يلقي بثقله على أهمية حل الصراع للسياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة أن أي محاولة أمريكية ذات مصداقية تعني مواجهة مع صناع القرار في إسرائيل، وتعني، أيضاً، تكلفة سياسية أمريكية داخلية. ضمن مجموع هذه العوامل، وفي سياق التعنت الصهيوني المتجسد في الحكومات

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

المتابعة في «إسرائيل»، من قبول تسوية سياسية، سيكتفي صناع القرار في أميركا بإبقاء الوضع القائم، وتحسين الواقع الاقتصادي المحلي الفلسطيني أو تدعيمه، بينما يتم تأجيل حل الصراع من أساسه.

قائمة المراجع

- Abunimeh, Ali. 2012. "When Former CIA Chief David Petraeus Enraged The Israel Lobby". The Electronic Intifada. <https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/when-former-cia-chief-david-petraeus-enraged-israel-lobby>.
- Avishai, Bernard. 2015. "Netanyahu And The Republicans". The New Yorker. <http://www.newyorker.com/news/news-desk/netanyahu-republicans>.
- Bar-Siman-Tov, Yaacov. 1998. "The United States And Israel Since 1948: A "Special Relationship"?" . Diplomatic History 22 (2): 231-262. doi:10.1111/1467-7709.00115.
- Beinart, Peter. 2010. "Home - OU Advocacy Center". OU Advocacy Center. http://www.ou.org/public_affairs/weblog_single/70088.
- Beinart, Peter. 2012. The Crisis Of Zionism. 1st ed. New York City: Times Book.
- Ben-Ami, Jeremy. 2014. A New Voice For Israel. 1st ed. New York: St. Martin's Press.
- Ben-Zvi, Abraham. 1998. "Strategic Partnership In Crisis: The American Jewish Community". :<http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Strategic%20Parthnership%20in%20Crisis.pdf>.
- Benson, Michael T. 1997. Harry S. Truman And The Founding Of Israel. 1st ed. Westport, Conn.: Praeger.
- Bonine, Michael E, Abbas Amanat, and Michael Ezekiel Gasper. 2012. Is There A Middle East?. 1st ed. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Chetrit, Sami Shalom. 2000. "Mizrahi Politics In Israel: Between Integration And Alternative". Journal Of Palestine Studies 29 (4): 51-65. doi:10.2307/2676561.
- Chomsky, Noam. 2016. The Fateful Triangle. 1st ed. London: Pluto press.
- Chomsky, Noam, Gilbert Achcar, and Stephen Rosskamm Shalom. 2006. Perilous Power. 1st ed. London: Hamish Hamilton.
- Chomsky, Noam. 2003. Towards A New Cold War. 1st ed. New York: New Press.

- Corbyn, Jeremy. 2016. "A Long Way To Go". Jacobin. <https://www.jacobinmag.com/2016/03/corbyn-interview-benn-labour-party-blair/>.
- Devenny, Patrick. 2006. Hezbollah's Strategic threat to Israel. *Middle East Quarterly*.
- Durham, Martin. 2011. "The American Right And Israel". *The Political Quarterly* 82 (4): 609-617. doi:10.1111/j.1467-923x.2011.02235.x.
- Eichner, Itamar. (Sept 15th, 2016). PM's former security advisor slams handling of US military deal. *Ynetnews*, URL: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4855205,00.html>
- Eligür, Banu. 2014. "The 'Arab Spring': Implications For US-Israeli Relations". *Israel Affairs* 20 (3): 281-301. doi:10.1080/13537121.2014.922802.
- Freedman, Robert O. 2012. *Israel and the United States: Six Decades of US-Israel Relations*. 1st ed. Boulder: Westview Press.
- "FRUS: Report By The Coordinating Committee Of The Department Of State; Draft Memorandum To President Truman". 1945. *Digicoll.Library.Wisc.Edu*. <http://digicoll.library.wisc.edu/cgi-bin/FRUS/FRUS-idx?type=goto&id=FRUS.FRUS1945v08&page=45&size=L>.
- "Full Text Of The Iran Nuclear Deal". 2015. *Washington Post*. <http://apps.washingtonpost.com/g/documents/world/full-text-of-the-iran-nuclear-deal/1651/>.
- Gelvin, James. 2012. *The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know*. 1st ed. New York: Oxford University Press.
- Gilboa, Eytan, and Efraim Inbar. 2009. *US-Israeli Relations In A New Era*. 1st ed. London: Routledge.
- Goldberg, Jeffrey. 2016. "The Obama Doctrine". *The Atlantic*. <http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/>.
- Guardian, (Feb. 24th, 2015). How Netanyahu's Speech in Congress has Jeopardized US-Israel Relations. URL: <https://www.theguardian.com/world/2015/feb/24/obama-binyamin-netanyahu-congress-speech-boehner-leaks>
- Halvey, Efraim. 2006. *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis between the US and Israel*. 1st ed. NY: St. Martin's Press.
- Himlaway, Nadim. (2011). *Arab Exceptionalism: A case study of Egyptian Regime breakdown*. Lund University.
- Hudson, Michael C. "To Play the Hegemon: Fifty Years of US Policy toward the Middle East." *Middle East Journal* 50, no. 3 (1996): 329-43. <http://www.jstor.org/stable/4328954>.

International Crisis Group. 2013. Leap Of Faith: Israel's National Religious And The Israeli-Palestinian Conflict. Middle East Report. Brussels: International Crisis Group. <https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/leap-of-faith-israel-s-national-religious-and-the-israeli-palestinian-conflict.pdf>.

International Energy Agency. (2017). World Energy Outlook 2016. URL: <http://www.worldenergyoutlook.org/publications/weo-2016/>

Judis, John B. 2014. Genesis: Truman, American Jews, And The Origins Of The Arab/Israeli Conflict. 1st ed. Nueva York: Farrar, Straus and Giroux.

Judt, Tony. 2001. "Israel: The Alternative". The New York Review Of Books. <http://www.nybooks.com/articles/2003/10/23/israel-the-alternative/>.

Kaplan, Robert D. 1993. The Arabists: The Romance Of An American Elite. 1st ed. New York: Free Press.

Kissinger, Henry. 2014. World Order. 1st ed. New York: Penguin Press.

Klein, Morton. 2016. "Review of Trouble in the Tribe: The American Jewish Conflict over Israel". Middle East Quarterly. URL: <http://www.meforum.org/6281/trouble-in-the-tribe-the-american-jewish-conflict>

Kramer, Martin. 2006. "The American Interest". Azure pp. 21-33.

Makovsky, David. 2016. US Military Aid to Israel: Debating an Increase. The Washington Institute.

Malka, Haim. 2011. Crossroads: The Future Of The US-Israel Strategic Partnership. Washington DC.: Center for Strategic and International Studies.

Manşūr, Kamīl. 1994. Beyond Alliance. 1st ed. New York: Columbia University Press.

Mead, Walter Russell. "The New Israel and the Old." Foreign Affairs. May 14, 2017. <https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2008-06-01/new-israel-and-old>

Doyle, Michael W. 1996. Empires. 1st ed. Ithaca [u.a.]: Cornell Univ.Press.

Mohsini, Payam. 2015. Tipping the Balance: Implications of the Iran Nuclear Deal on Israel's Security. The Belfer's Center's Iran Project. Boston: US URL: <http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Tipping%20the%20Balance%20WEB.pdf>

OPEC Statistics Book. (2016). URL:http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf

Pew Reserach Center. (May 2016). "5 Facts About How Americans View the Israeli-Palestinian Conflict". URL: <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/05/23/5-facts-about-how-americans-view-the-israeli-palestinian-conflict/>

- Raab, Earl. 1998. Changing American Jewish Attitudes Toward Israel. *Journal of Jewish Communal Service*. Jewish Communal Service Association of North America (JCSA) <http://www.bjpa.org/Publications/details.cfm?PublicationID=1259>
- Rabin, Yitzhak, Dov Goldstein, and Yoram Peri. 1996. *The Rabin Memoirs*. 1st ed. Berkeley: University of California Press.
- Rabinovich, Itamar. 2014. The End of Sykes-Picot? Reflections on the Prospects of the Arab State system. *Middle East Memo*. Brookings. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Sykes_Picot_Rabinovich.pdf
- Rabinovich, Itamar. 2015. Israel and the Changing Middle East. Brookings, Online, URL: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Israel-Rabinovich-01292015-1.pdf>
- Ravid, Barak. 2016. "In Day-Long Media Blitz, Ehud Barak Blasts Netanyahu For Botching US Aid Deal." *Haaretz*.
- Ross, Dennis. 2015. *Doomed To Succeed: The Evolution Of US-Israeli Relations From Truman To Obama*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Ross, Dennis. 2015. "'How Obama Got To 'Yes' On Iran: The Inside Story,". *Politico*. <http://www.politico.com/magazine/story/2015/10/iran-deal-susan-rice-israel-213227>.
- Rynhold, Jonathan. 2015. *The Arab-Israeli Conflict In American Political Culture*. 1st ed. Cambridge University Press.
- Rynhold, Jonathan, and Dov Waxman. 2008. "Ideological Change And Israel's Disengagement From Gaza". *Political Science Quarterly* 123 (1): 11-37. doi:10.1002/j.
- Samuel W. Lewis. "The United States and Israel: Evolution of an Unwritten Alliance." *Middle East Journal* 53, no. 3 (1999): 364-78. <http://www.jstor.org/stable/4329351>.
- Shulman, David. 2016. "Israel: The Broken Silence". *The New York Review Of Books*. <http://www.nybooks.com/articles/2016/04/07/israel-the-broken-silence/>.
- Shlaim, Avi. 1995. "The Debate About 1948". *International Journal Of Middle East Studies* 27 (03): 287-304. doi:10.1017/s0020743800062097.
- Sharp, Jeremy. 2015. *U.S. Foreign Aid To Israel*. 1st ed. Washington, D.C.: Congressional Research Service. URL: <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>
- Shasha, David. 2010. "Israel's Sephardic-Ashkenazi Rift: The Shas Paradox". *The Huffington Post*. http://www.huffingtonpost.com/david-shasha/israels-sephardic-ashkena_b_627445.html.

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد

Smith, Ben. 2009. "Huckabee: Evangelicals More Supportive Of Israel Than Jews". POLITICO. <http://www.politico.com/blogs/ben-smith/2009/08/huckabee-evangelicals-more-supportive-of-israel-than-jews-020793>.

Stephens, Elizabeth. 2013. US Policy Towards Israel: The Role Of Political Culture In Defining The Special Relationship.. 1st ed. Sussex Academic Press.

Shalim, Avi. (2007). Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace. Random Inc. House.

Stratfor. (2011). The Muslim Brotherhood and Egyptian-Israeli Relations. URL: <https://www.stratfor.com/geopolitical-diary/muslim-brotherhood-and-egyptian-israeli-relations>

Sughair, Sultan. 2015. "Well No.7 That Established KSA On World Oil Map". Arab News. <http://www.arabnews.com/saudi-arabia/news/784846>.

Truman Presidential Library. 2017. "The United States And The Recognition Of Israel: A Chronology". Trumanlibrary.org. <https://www.trumanlibrary.org/israel/palestin.htm>.

Telhami, Shibley. (2002). The Persian Gulf: Understanding the American Oil Strategy. Brookings Institute. Online, URL: <https://www.brookings.edu/articles/the-persian-gulf-understanding-the-american-oil-strategy/>

Walt, Stephen M., and John J. Mearsheimer. 2007. "The Israel Lobby And U.S. Foreign Policy". Farrar, Straus And Giroux..

Waxman, Dov. 2012. "The Real Problem In U.S.–Israeli Relations". The Washington Quarterly 35 (2): 71-87. doi:10.1080/0163660x.2012.666172.

Waxman, Dov. 2016. Trouble In The Tribe. 1st ed. Princeton: Princeton University Press.

Yergin, Daniel. 1990. "The Prize: The Epic Quest For Oil, Money And Power". 1st ed. New York: Free Press.

الحاج، ماجد. 2008. الشتات الروسي في إسرائيل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
العظم، صادق جلال. 2007. النقد الذاتي بعد الهزيمة. دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع.
«تقرير مدار الإستراتيجي: صعود إسرائيل الثالثة». 2015. ط1. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

«خطاب باراك أوباما في مصر»، 2009:

Aljazeera.Net: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/6/4/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسمارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT